الفصل الاول : الاطار المفاهيمي للاستثمار الاجنبي المباشر

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر ظاهرة إقتصادية قديمة تجلت بوضع نسبي في مطلع القرن العشرين، لتبرز بعد الحرب العالمية الثانية ، ويعتبر من أهم دعائم حركة واستدامة الاندماج والتكامل التجاري بين دول العالم، خاصة في ظل التغيرات والتطورات التي يشهدها العالم من أزمات مالية واقتصادية، وكذلك التغيرات التي طرأت على اتجاهات رؤوس الاموال الاجنبية.

فقد شهدت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول النامية و الانتقالية اتجاه تصاعدي في الآونة الاخيرة. فتزايد اهتمام معظم دول العالم على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر بإعتباره قوة دافعة للاقتصاد المحلي نحو تسريع عملية التنمية و استدامتها.

ان الاستثمار الاجنبي المباشر له العديد من الاشكال التي تميزه عن باقي التدفقات الدولية لرؤوس الاموال وكذا دوافع مختلفة تدفع بالدول المضيفة الى اجتذابه لتحقيق تنميتها.

كما ان الاستثمار الاجنبي المباشر ايجابيات و سلبيات مرهونة اساسا بمدى توافر مجموعة من المحددات التي تتحكم في تدفقاته الواردة و الصادرة، سواء من حيث الحجم او التوجه القطاعي و الجغرافي. على هذا الاساس سأتناول في هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الاول: ماهية الاستثمار.

المبحث الثاني ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر.

المبحث الثالث: دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر، معيقاته وآفاقه.

المبحث الاول : ماهية الاستثمار

يقصد بالاستثمار الانفاق الرأسمالي الذي يتجسد في رؤوس مالية جديدة لا تستهلك خلال دورة انتاجية واحدة، وإنما تستخدم كقاعدة مادية تقنية لدورات انتاجية عديدة قادمة، فهو يعتبر واحد من أكثر أشكال النشاط الاقتصادي مثارا للاهتمام ليس فقط من قبل الدارسين و المحللين، بل ايضا من قبل متخذي القرار السياسي و الاقتصادي باعتباره ركنا اساسيا من اركان الحياة الاقتصادية و سبيلا مهما لا غنى عنه لتحقيق أدنى درجات التطور و التنمية الاقتصادية المنشودة .

سأتناول في هذا المبحث مفهوم الاستثمار و تعريفه لغة و اصطلاحا و الى مقاصد و اهداف الاستثمار و الى ضوابطه، وذلك في ثلاثة مطالب على النحو التالي:

المطلب الاول : مفهوم الاستثمار لغة و اصطلاحا ،اهميته و أنواعه.

المطلب الثاني: مقاصد و أهداف الاستثمار

المطلب الثالث: ضوابط الاستثمار.

المطلب الاول: ماهية الاستثمار (مفهوم الاستثمار لغة و اصطلاحا ،اهميته و أنواعه).

الفرع الاول: مفهوم الاستثمار لغة

الاستثمار في اللغة: مصدر للفعل استثمر، وهو مشتق من ثمر الرجل إذا تمول، ومن ثمر الرجل ماله إذا نماه، ويقال مال ثمر، أي مال كثير، وفي معنى أثمر استثمر و يقال استثمر ماله أي اثمره، و ثمره إذا طلب ثمره ونماه وكنزه، ومنه قولهم ثمر الله مالك تثميرا وأثمر الله مالك إثمارا أي كنزه ونماه، وبناءا على ذلك فإن إستثمار المال يعني طلب ثمره .

وكان له ثمر: روى الطبري عن ابن عباس وقتادة أنهما فسر الثمر في هذه الآية بأنه: الكثير من صنوف المال.[1]

الفرع الثاني: مفهوم الاستثمار اصطلاحا

تعريف الاستثمار اصطلاحا: هو مصطلح حديث في الدراسات الاقتصادية المعاصرة بل استعمله الفقهاء السابقون وان وجدنا اشارة لهم في تفسير الزمخشري لقوله تعالى: ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما و ارزقوهم فيها و اكسوهم و قولوا لهم قولا معروفا . النساء (5) حيث قال العلماء : السفهاء هم المبذرون لأموالهم و ينفقونها في مالا ينبغي ولا يقومون بإصلاحها وتثميرها و التصرف فيها.

الاستثمار أحد أصول علم الاقتصاد، وله علاقة وثيقة بمجموعة من المفاهيم الاقتصادية الاخرى من الاستهلاك والدخل و الاقتراض و الادخار.

و يعرفه علماء المالية بأنه توظيف الاموال بموجود واحد أو اكثر و التي يمسك فيها المال لمدة زمنية مستقبلية معينة .

وعرف ايضا بأنه توظيف الاموال في موجودات مالية و مادية لغرض تحقيق عائد وراء ذلك . وله نوعان:

01.إستثمار مباشر : و يكون في الموجودات الرأسمالية او الملموسة.

02.استثمار غير مباشر: استثمار مالي ويكون في الموجودات المالية و يسمى ايضا بالاستثمار المحفظي.[2]

الاستثمار بأنه:" ذلك الجزء من الدخل الذي لا يمتص بالاستهلاك أما باوركوKEYNESيعرف الاستثمار بشكل عام :يعتبر الاستثمار قبل كل شي هو " التخلي عن الفقه حاليا من اجل تعظيم القدرة الانتاجية للمؤسسة وهذا عن طريق شراء رأس مال تقني او عن طريق راس مال بشري " كما عرف من ساملسون و نوردوس الاستثمار على انه: " ثاني أهم عنصر من الانفاق الخاص ويعتبر أنه بالنسبة للاقتصاد الكلي نعني به الزيادة في مخزون راسمال المادي، اما بالنسبة للأشخاص العاديين، الاستثمار هو شراء قطعة ارض، اسهم او سندات، ولا يمكن إعتبار مشروع استثماري الا عندما يكون هناك خلق حقيقي لراس مال .

وعليه: يمكن بلورة تعريف الاستثمار بأنه عبارة عن تخصيص راس مال في الوقت الحاضر بهدف جني الارباح وتعظيم المنافع في المستقبل مع تحمل جوانب المخاطرة ".

والاستثمار نوعان:" اما ان يكون محلي او اجنبي، ويعد الاستثمار اجنبيا إذا تم خارج الحدود الوطنية للمستثمر، نتيجة لانتقال رؤوس الاموال الاستثمارية ومختلف الموارد الاقتصادية بين البلدان المختلفة .[3]

يعتبر الاستثمار الاداة و الوسيلة الاساسية لتحقيق لتنمية الاقتصادية للدول، وقد كان لمصطلح الاستثمار، الحظ الوفير في الدراسات و الكتابات الاقتصادية عبر التاريخ الاقتصادي.

اولا: تعريف الاستثمار: هناك عدة تعاريف:

فالاستثمار نعني به:" الاضافة الى رصيد المجتمع من راس مال كتشييد مباني سكنية جديدة مصانع جديدة، آلات جديدة، فضلا عن أنه اضافة الى المخزون من المواد الاولية و السلع التامة الصنع او نصف المصنعة، فالاستثمار الاضافات الى المخزون، فضلا عن راس مال الثابت".[4]

ويعرف الاستثمار على انه: " الانفاق على الاصول الرأسمالية خلال فترة زمنية معينة بمعنى الاضافة الى اصول المؤسسة وتشمل المعدات، الآلات .....الخ، الاصلاحات الجوهرية التي تؤدي الى اطالة عمر الآلة وغيرها من الاصول أو زيادتها، و بالتالي فهو بذلك يعتبر الزيادة الصافية في راس مال الحقيقي للمجتمع.[1]

---

[1]كامل فالح المطايعة ، الاستثمار في المصارف، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية،2014، ص(11).

[2]- سليمان عمر الهادي، الاستثمار الاجنبي المباشر و حقوق البيئة، الاكاديميون للنشر و التوزيع، الاردن ،الطبعة الاولى ،1436ه-2015م ص ص (23.22)

.بيرى نورة، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر و آثاره على التنمية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2018، ص (03).[3]

بكري كامل، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية ، بيروت، 1987، ص (295).[4]

ويضاف الى هذين التعريفين مفهوم اخر للاستثمار حيث يعرف على انه:" التضحية بأموال حالية في سبيل الحصول على اموال مستقبلية" [2]

تتجلى الاهمية الاقتصادية للاستثمار و علاقته بالمتغيرات الاقتصادية من خلال الدور الذي يلعبه في مسار النشاط الاقتصادي وتطوره حركيا ولا سيما و انه وثيق الارتباط و الصلة بصورة مباشرة و غير مباشرة، بمتغيرات الادخار و الدخل و الاستهلاك، ومستوى التشغيل و البطالة، ومعدل النمو و التنمية الاقتصادية، و يمكننا الاشارة الى اهم المفاهيم على النحو التالي:

01 لقد تعددت التعاريف و المفاهيم المتعلقة بالاستثمار عند الكثير من الكتاب و الخبراء الاقتصاديين الا ان هذه التعاريف تتضمن الكثير من التشابه .

فالاستثمار يقوم على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية خاصة وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للادخار وذلك أملا في الحصول على اشباع أكبر المستقبل .

وعموما يمكن تعريف الاستثمار على انه ذلك الجزء المتقطع من الدخل القومي، و المسمى بالادخار و الموجه الى تكوين الطاقات الانتاجية القائمة، وتجديدها بهدف مواجهة تزايد الطلب.

02 يتكون الاستثمار من وجهة نظر الاقتصاد الكلي من السلع المادية الجديدة المخصصة للاستخدام في تحقيق مزيد من الانتاج وهذا التعريف يشمل المعدات و الآلات الجديدة و الانشاءات الجديدة، و التغير في المخزون.[3]

ان الهدف الرئيسي للاستثمار هو توظيف الاموال المتاحة في اقتناء او تكوين أصول يقصد استغلالها و تعظيم العائد ومن ثم فان مفهوم الاستثمار يتمثل في المقومات الاتية:

أ. الموارد المتاحة: المتمثلة في الاموال التي تتوفر من المصادر المختلفة.

ب. المستثمر: هو الشخص الطبيعي او الاعتباري الذي يقبل قدرا من المخاطر لتوظيف موارده الخاصة المتاحة و ذلك بهدف الحصول على اكبر قدر من الارباح.[4]

الفرع الثاني: اهمية الاستثمار

يعتبر الاستثمار العامل الرئيسي الذي يتحكم في معدل النمو الاقتصادي من ناحية ، و في كميته وكيفية هذا النمو من ناحية اخرى، أي ان معدل النمو المطلوب، يتوقف على القدرة في جذب التدفقات النقدية المطلوبة، وهذا يتوقف على القدرة في توفير الحوافز و المزايا و التسهيلات التي يكون لها تأثير نسبي على اصحاب رؤوس الاموال في اتخاذ القرارات بالاستثمار في أي بلد و بالتبعية التأثير في حجم الاستثمارات المطلوبة من المصادر الداخلية و الخارجية.

وفي هذا السياق يتبين لنا ان هناك حلقات متواصلة توصلنا الى نتيجة مفادها ان النمو الاقتصادي ظاهرة ديناميكية تتمثل في تغير كمي لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الاساسية من فترة لأخرى.[5]

الفرع الثالث: انواع الاستثمار

هناك انوع متعددة للاستثمار طبقا للهدف و الغرض و الوسائل، و العائد و المخاطر من أنواعها:

01 استثمار حسب جنسية المستثمر (وطني- اجنبي)

الاستثمار الوطني: وينتمي الى البلد الذي يقام فيه المشروع الاستثماري، ويتم تمويله من مصادر داخلية و يصنف الى:

-استثمار عام: يكون عليه القطاع العام او الحكومة او احد المؤسسات او الهيئات العامة بهدف دوافع عامة، مثل زيادة الرفاهية العامة، تخفيف حدة البطالة و الاستقرار الاقتصادي، وزيادة معدل النمو .[6]

---

[1] هيكل عبد العزيز فهمي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية و الاحصائية، دار النهضة ، بيروت، ط2، 1985، ص (956)

[2] الحناوي محمد الصالح، أساسيات الاستثمار في الاوراق المالية ، الدار الجامعية ، مصر ، ط2، 1997،(02).

[3] عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان، الدخل القومي، دار النهضة العربية،القاهرة،1979،ص(222)

[4] علي لطفي، ادارة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية ، المؤتمر السنوي الثاني عشر، جامعة عين شمس، دار الضيافة،ديسمبر،2007م،ص(20).

[5] .سلوى سليمان، دراسات في الاقتصاد التطبيقي، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة الكويت، ص(29)

[6] علي لطفي،ادارة ازمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية ،المؤتمر السنوي الثاني عشر ، جامعة عين شمس ، دار الضيافة ،ديسمبر،2007،ص(7)

-استثمار خاص: ويقوم به الافراد و المشروعات الخاصة ويحكمه دوافع تعظيم الربح و تقوية المركز التنافسي للمشروع .
ب-استثمارات اجنبية مباشرة: وهي عبارة عن تحويلات مالية ترد من الخارج في صورة نقدية بهدف اقامة مشروع انتاجي، تسويقي اداري في الاجل الطويل.
و يشمل الاستثمار الاجنبي المباشر:
-استثمارات ثابتة (مصانع، الآلات).
- استثمارات في المخزون(مواد خام، منتجات نهائية).
-استثمارات عقارية:
-استثمارات اجنبية غير مباشرة (الاستثمار في الاوراق المالية) وهي في شكل قروض (اجنبية) او شراء سندات حكومية خاصة او شراء اسهم، وهذا النوع من الاستثمار يبحث عن عائد لرؤوس الاموال.
أ. من حيث الشكل (عيني. نقدي)
الاستثمار العيني: هو استخدام السلع و الخدمات في تكوين طاقة انتاجية جديدة أو المحافظة على الطاقة الانتاجية الموجودة أو تجديدها.
الاستثمار النقدي: هو المقابل النقدي للإستثمار العيني معبرا عنه بالعملة المحلية او الاجنبية.
ب. من حيث طول المدة وعمر الاستثمار (قصير الاجل. طويل الاجل).
ج. حسب سرعة ظهور العائد(ذو العائد السريع. ذو العائد البطيئ).
د. حسب طبيعة الاستثمار (مالي. بشري).
ه. الاستثمار التلقائي – الاستثمار المحفز .
- الاستثمار التلقائي: هو الاستثمار الذي تقويه الدولة دون اعتبار لما يدره من عائد مثل الاستثمارات الحكومية ففي البنية الاساسية و الصناعات الحربية.
-الاستثمار المحفز: هو الاستثمار الذي يقوم به الأفراد بدافع توقع عائد مجزي عنه.[1]

المطلب الثاني: مقاصد واهداف الاستثمار

سأتطرق في هذا المطلب الى مقاصد واهداف الاستثمار وذلك بالشكل التالي:

الفرع الاول: مقاصد الاستثمار

عند ادارة تكييف أي معاملة من المعاملات من حيث الحل و الحرمة لابد من معرفة قصد الشارع من هذه المعاملة. فالنشاط الاستثماري في الاسلام يهدف الى اشباع الحاجات المختلفة للإنسان فالإسلام لا يستهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية للإنسان فقط و انما يستهدف تحقيق الرفاهية الانسانية كاملة بمعنى تكوين و تنمية الانسان بكامل قواه و عناصره. ذلك ان مقصود الشريعة هو المحافظة على خمسة اشياء : الدين، النفس ، العقل، العرض، و المال.
وقبل بيان المراد بمقاصد و اهداف الاستثمار يطيب لي توضيح المراد بمقاصد الشريعة فقد عرفها بعض اهل العلم بانها عبارة عن " الغاية منها و الاسرار التي وضعها الشارع عند كل حكم من احكامها"، أو بتعبير آخر يراد بها "المعاني و الحكم الملحوظة للشارع في جميع احوال التشريع أو معظمها، بحيث لا تختص ملاحظتها بالكون في نوع خاص من أحكام الشريعة".
و المراد بمقاصد الاستثمار في هذه الدراسة: المعاني و الحكم و الاهداف العامة الملحوظة و المرادة للشارع الكريم .
و بناءا على ماسبق فإنه من الممكن حصر مقاصد الاستثمار في مقصدين رئيسيين هما : وهما مقصد الحفاظ على استدامة تنمية المال و تداوله، ومقصد تحقيق الرفاهية الشاملة للفرد و المجتمع.
ويطيب لي تفصيل هذين المقصدين فيما يلي:
أولا: مقصد الحفاظ على تنمية المال و تداوله:
ان تحقيق الاستقرار الاجتماعي و الاقتصادي لمجتمع من المجتمعات الانسانية يتوقف على محافظة أفراده على تنمية ثروتها و استغلال مواردها الطبيعية عبر الوسائل المعنية على ذلك.

[1] عبد الفتاح محمد احمد اويحيى جاويش، ادارة الاستثمار الاجنبي، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الاسكندرية، الطبعة الاولى،2016م،ص(427).

مقصد الحفاظ على تنمية المال و زيادته فهو يقوم على حجب المال عن المشاركة في النشاط الاقتصادي مما ينتج عنه زيادة و ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع.
و اضافة لتلك التدابير فقد حرم الاسلام الاساليب و التي يبدو في ظاهرها كأنها وسائل لتنمية المال و زيادته وهي وسائل هدم وتدمير، ومن هذه الاساليب الموهومة الربا و الاحتكار و سائر صفوف الغش فهي في ظاهرها كأنها وسائل تفضي الى تنمية المال وزيادته بينما في الواقع تحول دون تحقيق التنمية المرجوة، فكلما ارتفع سعر الفائدة (الربا) في المجتمع كلما ارتفعت فيه نسب البطالة و التضخم، وذلك نتيجة حتمية لارتفاع سعر الفائدة كما هو مشاهد اليوم في عالم الاقتصاد .
وقد يخيل للبعض ان الربا يحقق تنمية للمال وزيادته وذلك توهم مخالف للواقع و أما الاحتكار، فإنه هو يبدو كأنه وسيلة تؤدي الى تنمية المال وزيادته و الحال أنه يحول دون تحقيق التنمية الحقيقية للمال لأنه يفضي الى حجب الثروة عن التنمية التي تحقق الرفاهية لكل فرد من افراد المجتمع .
فإن حقق تنمية أو زيادة فهي تنمية جزئية لقلة من الافراد و أما عموم المجتمع فلن يستفيد من ذلك، بل تحل به البطالة و التضخم المؤذي للفرد و المجتمع.
كما ان هذا المقصد يروم على ضرورة تداول المال من أن ينحصر عند تنميته في ايدي فئة قليلة في المجتمع، وبدلا من ذلك لابد من سلوك وسائل تنموية يتم بها اشراك عدد كبير من افراد المجتمع في تداول المال المراد تنميته و تثميره.
قال الله تعالى :" **ما أفاء الله على رسوله من اهل القرى فلله و لرسوله ولذي القربى و اليتامى و المساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الاغنياء منكم وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا و اتقوا الله ان الله شديد العقاب** ".
ثانيا: مقصد تحقيق الرفاهية الشاملة للفرد و المجتمع:
ان مقصد تحقيق الرفاهية الشاملة للفرد و المجتمع يشكل احد المقاصد الاساسية للاستثمار من المنظور الاسلامي، فمهمة الاستثمار لا تتوقف عند تنمية المال وتداوله فحسب، بل تتجاوز الى دائرة تحقيق الرفاهية و السعادة للفرد و الجماعة وتتحقق تلك الرفاهية من خلال تمكن ناتج الاستثمار من اشباع كافة الحاجات الانسانية الاساسية.

الفرع الثاني: اهداف الاستثمار وادواته.

اولا : اهداف الاستثمار:
يوجد العديد من الاهداف العامة للاستثمار مثل:
01-يهدف الاستثمار الى تحقيق الارباح الرأسمالية العوائد التي تحافظ على القدرة الشرائية للمستثمر و بهذا يتم توفير الحماية للمال ضد انخفاض القدرة الشرائية بسبب التضخم.
02-الحفاظ على الاستمرار في تنمية الثروة المالية و تحقيق عوائد مالية مقبولة مع زيادة قيمة راس المال.
03-الحصول على اعلى قيمة للدخل الحالي عن طريق التركيز على الاستثمارات التي تحقق عوائد مالية عالية دون الالتفات لأي اعتبارات كالمخاطر.
04-يهدف الاستثمار الى حماية دخل المستثمرين من الضرائب و ذلك من خلال التشريعات المطبقة و لكن اذا تم استثمار المال في مكان غير مناسب سوف يتسبب هذا في التعرض لنسبة ضرائب كبيرة.
05-في بعض الحالات يقوم المضاربون في الاسواق المالية بالعمل على تنمية اكبر قدر من ثرواتهم المالية حيث انهم يحرصون على الاستثمارات حتى وان كانت مرتفعة المخاطرة و يقبلون كل النتائج المترتبة عليها حتى وان كانت سيئة .
06-تهدف الاستثمارات الى تامين المستقبل خاصة بعد الوصول الى سن التقاعد عن طريق شراء الاوراق المالية ذات العوائد المتوسطة الدخل و قليلة المخاطر.

الادوات الخاصة بالاستثمار:

يقوم الاستثمار على بعض الادوات الخاصة التي تكون على شكل اصول مالية او حقيقية ملكية للمستثمر وتقسم الادوات الى قسمين مختلفين هما:

اولا :ادوات مادية للاستثمار ، وتحتوي على :
01.مشروعات اقتصادية : وهي اكثر الاستثمارات المادية انتشارا في العالم و تتنوع ما بين نشاطات تجارية و نشاطات خدمية و نشاطات زراعية و صناعية وما الى ذلك، وتهدف النشاطات الخدمية الى انتاج السلع و الخدمات التي تلبي حاجات المستخدمين.
02.الاستثمار العقاري: وتعتمد الاستثمارات العقارية على الطريقتين التاليتين:
-الاستثمارات المباشرة: يقوم المستثمر بشراء عقار مثل: ارض او مبنى فعلي.
-استثمارات غير مباشرة: تتمثل في شراء المستثمر أي سهم او سند عقاري عن طريق الاشتراك في احد المصارف و البنوك العقارية او المحافظ الاستثمارية.
03.الاستثمار في السلع : عن طريق الاستثمار في المنتجات ذات الخصائص الاستثمارية و التي لها اسواق خاصة بها تتشابه مع اسواق الاوراق المالية ،مثل : الذهب، و البن.
ثانيا: ادوات الاستثمار المالية:
01.الاسهم:الاسهم هي عبارة عن وثائق مالية يتم تسليمها للمساهمين في راس مال المؤسسة. و يوجد نوعين للاسهم:
-اسهم عادية وهي اسهم تكون على شكل مستندات ملكية لها قيمة سوقية و دفترية و ايضا اسمية، قيمة الاسهم الاسمية هي القيمة المكتوبة على سند السهم، اما القيمة الدفترية فتسمى بقيمة حقوق ملكية السهم و لكنها لا تحتوي على الاسهم الممتازة بل تحتوي على الارباح و الاحتياطات فقط, و بالنسبة للقيمة السوقية فهي سعر بيع السهم في سوق راس المال، و الاسهم الممتازة فتكون على هيئة اسهم يمنح لأصحابها حقوق خاصة كأولوية في الارباح و قيمة ارباح اضافية عند تصفية المؤسسة، وهذه الاسهم لها ثلاث قيم كما يحدث في الأسهم العادية و الثلاث قيم هي: القيم الاسمية و القيم السوقية و القيم الدفترية.
02.السندات: و هي وثائق اثبات ملكية الاشياء او حقوق في استخدام خدمات معينة و تعتبر ديون على بعض الاشخاص الطبيعيين و السندات لها عدة انواع مختلفة مثل:
- السندات التي تصدر عن الحكومة و يطلق عليها السندات الحكومية وهي عبارة عن صكوك طويلة و قصيرة المدى تقوم الدولة باصدارها للتخلص من العجز الاقتصادي و الحصول على الموارد.
-السندات التي تصدر عن الشركات و المؤسسات: هي عبارة عن عقود بين المؤسسة وهنا تسمى المقترض و المستثمرين و يطلق عليهم المقرضين و طبقا لها يعطى المستثمر المؤسسة مبلغ من المال مع التعهد من المؤسسة برد المبلغ بعد فترة معينة و اضافة عليه الفوائد.[1]

[1]http: // www.almrsal.com 20:30 .26/04/2019

المطلب الثالث: ضوابط الاستثمار

الفرع الاول: تعريف الضبط لغة و اصطلاحا

اولا. تعريف الضبط لغة

عند الرجوع لمعالم اللغة نجد انها تتفق بكلمة الضبط بأن كلمة يدل معناها على لزم الشيئ وحسب ويقال ضبط عليه. وضبطه ضبطا أي حبسه حبسا ولزمه لزوما.

ان الضبط هو مصدر للفعل ضبط يضبط ضبطا و يراد به حفظ الشيء بالحزم.

ثانيا: تعريف الضبط اصطلاحا (الضابط)

تعريفه عند أهل علم الحديث: الشخص القادر على سماع الحديث و أدائه كما سمعه بلا نقص، و أما أهل العلم بالمنطق، فإنهم يعرفون الضابط بأنه " كل حكم كلي ينطبق على جزئياته" .

وقد عرف أحد الباحثين ضوابط الاستثمار فقال أنها عبارة عن: " مجموع القواعد و المبادئ و الأصول العامة التي توجه سلوك المستثمر عقديا و خلقيا و اجتماعيا نحو تحقيق مراد الله في العملية الاستثمارية، حتى تغدو العملية الاستثمارية عملية هادفة ومحققة مقاصد الشرع المثلى و التي تتمثل في استدامة تنمية المال وديمومة تداوله، وتحقيق الرفاهية الشاملة للفرد و المجتمع، و الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي و الاقتصادي وذلك من اجل تمكين الفرد للمسلم أو الجماعة الاسلامية من القيام بمهمة الخلافة لله وعمارة الارض" .

الفرع الثاني: أهمية ربط الاستثمار بضوابط شرعية

إن ربط استثمار الاموال بضوابط شرعية من الناحية العقدية و الخلقية و الاجتماعية و الاقتصادية، إنما تهدف في حقيقة الامر الى توجيه سلوك المستثمر عقديا و خلقيا و اجتماعيا و اقتصاديا وفق المراد الإلهي من جانب، كما تهدف –من جانب آخر – إلى ديمومة تداول المال تداولا يعود على الفرد و المجتمع بالسعادة و الرخاء، وثالثا تهدف إلى صيرورة العملية الاستثمارية ذاتها عملية بناء و تعمير و تقدم للفرد و المجتمع .ولتفصيل هذه الضوابط الشرعية في الفروع التالية :

أولا : ضوابط الاستثمار العقدية

ثانيا: ضوابط الاستثمار الخلقية

ثالثا: ضوابط الاستثمار الاقتصادية و الاجتماعية

أولا : ضوابط الاستثمار العقدية

ان ضوابط الاستثمار العقدية هي مجموع المبادئ العقدية الثابتة التي أوجب الشارع على المستثمر المسلم الايمان بها إيمانا راسخا، وذلك بوصفها مبادئ توجه سلوك المستثمر عقديا، و تلك المبادئ تعني بضبط سلوك المستثمر ضبطا يجعل من استثماره وسيلة إلى تحقيق مقاصد المشرع العليا المتمثلة في الحفاظ على استدامة تنمية المال من جهة، وعلى ديمومة تداوله من جهة اخرى و تحقيق الرفاهية الشاملة للأفراد و المجتمع من جهة اخرى.[1]كما أنه يحتم عليه اتباع تعليماته و ارشاداته في استثمار المال وعدم الانحراف عنها البتة.[2]

ثانيا : الضوابط الخلقية للاستثمار

[1] الدكتور :كامل فالح المطايعة، مرجع سبق ذكره، ص ص(51،52).

[2] د.كامل فالح المطايعة، مرجع سبق ذكره، ص(60).

ان الضوابط الخلقية و الاجتماعية للاستثمار كثيرة و متعددة و لكني سأقتصر على أكثرها اهمية لهذا المطلب و التي تتمثل في الصدق و الامانة و العدل عند مزاولة الاستثمار.

أولا : الالتزام بمبدأ الصدق عند الاستثمار

الصدق في مجال الاستثمار هو التزام المسلم بقول الحق عند استثماره بيعا أو شراءا بغض النظر عن الأثر المادي الذي سيترتب على التزامه بهذا الخلق ان ربحا او خسارة.

ثالثا: التزام الامانة عند الاستثمار

من الضوابط التي يجب على المستثمر ان يلتزم بها الامانة، و نقصد بها هنا رد كل حق الى صاحبه قل او كثر، و لا يأخذ اكثر مما له، ولا ينقص من مستحقات الاخرين ماهو لهم من ثمن او اجر او عمولة .

ويعني أن يلتزم المستثمر بالوفاء بعهوده و عقوده اتجاه الاخرين، و الا يخون احدا بيعا او شراءا .

رابعا: الالتزام بالعدل عند الاستثمار.

المراد بالعدل في مجال استثمار الاموال، ان يلتزم المسلم عند استثماره امواله بالإنصاف، وعدم الجور مع الصديق و العدو ومع المسلم و غير المسلم، بحيث لا يستثمر امواله في تعامل يقوم على تعمد خسارة الاخرين، و ظلمهم، و أكل اموالهم بالباطل، كما لا يستثمر ماله في عقود تقوم على الاحتكار او بخس الناس اشياءهم او تطفيف الكيل و الميزان.

ثانيا/ الضوابط الاقتصادية للاستثمار.

الابتعاد عن الربا في الاستثمار:

الربا محرم في الشريعة الاسلامية ولذا فإن المستثمر المسلم يجب عليه ان يبتعد عن الربا في استثماره، وقبل التفصيل في هذا الموضوع تبين المراد بالربا في اللغة وعند الفقهاء و الادلة على ذلك من الكتاب و السنة.

تعريف الربا في اللغة و الاصطلاح:

الربا في اللغة: الزيادة و النماء يقال ربا الشيء يربو ربوا و ربا اذا زاد ونما .

قال الله تعالى: "فإذا انزلنا عليها الماء اهتزت و ربت" و قال تعالى " ان تكون أمة هي أربى من أمة . قال المفسرون: ربت أي ارتفعت لما سكن فيها الثرى، و اربى من امة أي اكثر عددا من الامم الاخرى.

*حكم الربا:

*من الكتاب:

قوله تعالى: و احل الله البيع وحرم الربا"

*من السنة:

ما رواه البخاري و مسلم عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه و سلم:" أنه قال: : اجتنبوا السبع الموبقات قالوا: يا رسول الله وما هن ؟ قال: الشرك بالله، و السحر، و قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، و أكل الربا، وأكل مال اليتيم، و التولي يوم الزحف، وقذف المؤمنات الغافلات" [1]

ان المستثمر المسلم جرى به ان يبتعد عن الاحتكار عند استثماره امواله لما ينطوي عليه ذلك من اضرار بالمجتمع و اشاعة للبعض و السخط بين افراد المجتمع، و لبيان هذا الضابط – الابتعاد عن الاحتكار، توضح اولا تعريف الاحتكار ثم حكم الاحتكار.

أ. تعريف الاحتكار: في اللغة و عند الفقهاء:

الاحتكار في اللغة: يطلق و يراد به الحبس و الظلم و التنقص كما يطلق على ادخار الطعام و حبسه ارادة الغلاء و يطلق على الاستبداد بالشيء.

وفي اصطلاح الفقهاء:

عند الحنفية: الاحتكار هو ان يشتري طعاما في مصر و يمتنع عن بيعه وذلك يضر بالناس.

ب. حكم الاحتكار:

الاحتكار من المنظور الاسلامي منبوذ وليس بوسيلة استثمار مشروعة و ذلك لما فيه ضرر بالمجتمع.

[1] د.كامل فالح المطايعة، مرجع سبق ذكره، ص ص(84،83).

ان المستثمر المسلم يجب عليه ان يبتعد في استثماره لأمواله عن الغرر لما يترتب عليه من اضرار تلحق بأفراد المجتمع و قبل التفصيل في هذا الضابط وهو الابتعاد عن الغرر عند الاستثمار فإنه لزاما علينا ان نبين المراد بالغرر وكذلك حكمه في الشريعة الاسلامية .

تعريف الغرر في اللغة و اصطلاح الفقهاء :

الغرر في اللغة: بفتحتين الغرر، يقال غرر بنفسه وماله تغريرا وثغرة أي عرضها للهلاك من غير أن يعرف و التغرير حمل النفس على الغرر.

اما في اصطلاح الفقهاء:

أ.عند الحنفية الغرر ما يكون متصور العاقبة.

ب/ حكم بيع الغرر:

اتفق الفقهاء على تحريم الغرر بطلانه لان المعاملات اساسها التراضي ولا يكون الرضا الا في شيء معلوم، اما اذا كان مجهولا فإنه يكون اكلا للمال بالباطل.

ان صور الغرر كثيرة و متعددة وهي تؤثر في صحة العقد كبيع التمر قبل بدو صلاحه و تأجيل الثمن الى أجل مجهول و بيع المرء ما ليس عنده فهذه البيوع تحتوي على الجهالة و لذلك حرمها الاسلامي .

ثالثا/ الابتعاد عن الاستثمار في السلع المضرة

لكي يكون المجتمع انسانيا متعاونا و متآخيا ومترابطا لابد من تعاون افراده على الدعوة الى الخير و العمل من أجله، و لابد من تظافر الجهود للقضاء على بوادر الشقاق و النزاع و الصراع، و لابد قبل ذلك كله ان يستشعر كل فرد من افراده ان سلامة كل احد فيهم مرهونة بسلامة الآخر.

رابعا/ الالتزام بقواعد المفاضلة و حسن التخطيط :

01 الالتزام بقواعد المفاضلة بين مجالات الاستثمار و اساليبه :

ان نصوص القران و السنة لم تحدد مجالات الاستثمار و لم توجب على المسلم المستثمر ان يستثمر امواله في مجال معين او تقصرها على انشطة معينة. وإنما افسحت المجال امام كل الانشطة، الا ما ورد فيه النص بتحريمه .

02.الالتزام بحسن التخطيط عند الاستثمار:

يراد بالتخطيط عند كثير من علماء الاقتصاد الوضعي، اعداد خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وذلك خلال فترة زمنية معينة طبقا لأهداف معينة، و الخطة تعني في واقع أمرها مجموع القرارات التي يتخذها المخطط خلال فترة معينة بغية تحقيق غايات و اهداف محددة خلال فترة زمنية محددة[1].

ومن خلال النظر في كليات الشريعة و مقاصدها تقول بأن توفيق مستثمر الاموال الى حسن التخطيط مرهون بأخذه في الاعتبار جملة من العوامل التي تسهم في تحقيق النتائج المرجوة من الاستثمار و يمكن تصنيف هذه العوامل التي تسهم في تحقيق النتائج المرجوة من الاستثمار، و يمكن تصنيف هذه العوامل الى عوامل اجتماعية و الى عوامل بيئية و الى عوامل علمية(استراتيجية) و الى عوامل اقتصادية .

أ. العوامل الاجتماعية: تتمثل في ضرورة معرفة المستثمر مدى تقبل المجتمع و اقباله على النشاط الاستثماري الذي سوف يدفع بأمواله، لا يستثمر في نزاع، ولا تعود عليه ولا على مجتمعه بشيء من الفائدة ، وتتمثل هذه العوامل ايضا في ضرورة معرفة المستثمر السلع التي تحقق لأفراد المجتمع الرفاهية و الراحة باقل تكلفة، فالناس متفاوتون في الأرزاق و غالبيتهم في كثير من بلدان العالم متوسطوا الدخل.

ب) العوامل البيئية: و مرادنا بها ضرورة إلمام المستثمر بواقع البيئة التي يستثمر فيها أمواله، و يختارها ميدانا لمعاملاته الاستثمارية حتى يتمكن من تحقيق الاهداف و المقاصد الشرعية في استثماره فالبيئات التي تنتعش فيها حروب العصابات أو الحروب الاهلية وينعدم تحقيق الامن و الاستقرار فيها، لأنها لا تصلح محلا لاستثمار الاموال لما تحتاجه عمليات الاستثمار من استقرار و أمن و سلامة.

ج) العوامل الاستراتيجية: على المستثمر الاستعانة بسائر الدراسات الاستثمارية المتاحة في عصر المستثمر، فيأخذ منها مالا تعارض مبدأ من مبادئ الدين الاسلامي، و ينتفع منها ما كان قائدا اياه الى تحقيق أرباح.

[1] د.كامل فالح المطايعة .مرجع سبق ذكره، ص (119).

فمن الخطأ الجسيم ومن الأمر المرفوض شرعا أن يقتحم المستثمر مجال الاستثمار قبل أن يكسب خبرة و معرفة بالدراسات العلمية الحديثة، و بالطرق الاستثمارية الدقيقة، وقد نبه رسول الله صلى الله عليه و سلم على هذا الجانب عندما قال:" انتم أعلم بأمور دنياكم".

د)العوامل الاقتصادية: فتتمثل في ضرورة المام المستثمر بعالم الاقتصاد اليوم حتى لا يخوض غمار معاملات تجارية دونما معرفة كافية بالعوامل المؤثرة في اقتصاد العالم المعاصر.

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة تجلت بوضوح نسبي في مطلع القرن العشرين ، لتبرز بعد الحرب العالمية الثانية، ويعتبر أهم دعائم حركة و استدامة الاندماج و التكامل التجاري بين دول العالم، خاصة في ظل التغيرات و التطورات التي يشهدها العالم من أزمات مالية و إقتصادية، وكذا التغيرات التي طرأت على إتجاهات رؤوس الاموال الاجنبية.

فقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية و الإنتقالية إتجاه تصاعدي في الآونة الاخيرة. فتزايد اهتمام معظم دول العالم على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر بإعتباره قوة دافعة للإقتصاد المحلي نحو تسريع عملية التنمية و استدامتها.

إن الإستثمار الاجنبي المباشر له العديد من الأشكال التي تميزه باقي التدفقات الدولية لرؤوس الاموال، وكذا دوافع مختلفة تدفع بالدول المضيفة الى اجتذابه لتحقيق تنميتها.

كما ان الاستثمار الاجنبي المباشر ايجابيات و سلبيات مرهونة اساسا بمدى توافر مجموعة من المحددات التي تتحكم في تدفقاته الواردة و الصادرة، سواءا من حيث الحجم او التوجه القطاعي و الجغرافي.

سأتناول في هذا المبحث الى المطالب التالية :

المطلب الاول: مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر

الفرع الاول: مفهوم الاستثمار الاجنبي
الفرع الثاني: مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر.
الفرع الثالث: الاختلاف بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الغير مباشر.

المطلب الاول: مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر

الفرع الاول: مفهوم الاستثمار الاجنبي

قد عرف برتن الاستثمار الاجنبي على انه: "كل استخدام يجرى في الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان ".
في حين يعرف النجار الاستثمار الاجنبي على انه " تلك الاستثمارات التي تتم خارج موطنها سواء كانت مباشرة او غير مباشرة، و سواء كانت ملك لدولة واحدة او عدة دول او شركة واحدة او عدة شركات".
وقسمت ويلكنز الاستثمار الاجنبي في الفترة 1880-1914 ، خلال سيادة قاعدة الذهب الى خمس فئات متمايزة هي:
ديون سيادية
في الشركات الاجنبية الكبيرة
في الشركات الاجنبية الصغيرة التي انشات في بلد مضيف.
من قبل شركات مسجلة في البلد الأم و تقوم بأعمال في الخارج.
من الشركات التي تقوم بأعمالها الرئيسية في البلد الأم، ووسعت أعمالها في الخارج.[1]
الاستثمار الاجنبي هو استخدام المدخرات المحلية في تكوين رؤوس اموال حقيقية جديدة في دولة اجنبية كإنشاء فروع لشركات اجنبية الذي اصبح يأخذ شكل الشركات المتعددة الجنسيات"[2]
يقصد بالاستثمار الاجنبي: كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضيفة سعيا وراء تحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية المالية و السياسية سواء لهدف مؤقت او لأجل محدد او الآجال طويلة المدى"[3]
مفهوم الإستثمار الأجنبي في الاقتصاد الاسلامي:
الاسلام لا يمنع الاجانب الذين دخلوا أرضه بأذون تجارية من إعطائهم الحق في إنشاء و إقامة فروع استثمارية أجنبية مباشرة، ولكن هناك ضوابط شرعية لإنشاء الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول الاسلامية منها:
01.عدم مزاولة المستثمر الاجنبي لأي نشاط يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية في مجال المعاملات المالية مثل الربا و الغش، و الاحتكار وخداع المستهلكين من خلال الدعاية المضللة لهم.
02. عدم قيام الاستثمار الاجنبي المباشر بما يخالف احكام الشريعة الاسلامية ، من ممارسة الفواحش المحرمة، او جلبها او الترويج و الدعاية لها بأية وسيلة كانت، حماية للمجتمع المسلم مع ضرورة تطبيق الحكم الشرعي يحق كل من يقوم بهذه الأعمال بعد بيان حكمها الشرعي.
03. ضرورة مراعاة مشاعر المسلمين و احترام الدين الاسلامي ، وذلك بتمكين جميع المسلمين العاملين في المشاريع الاستثمارية من مزاولة الشعائر الاسلامية وتهيئة الاماكن اللازمة لذلك. وعدم تعريضهم لما قد يمس مشاعرهم .
04.وتوصف الامة الاسلامية بانها صاحبة رسالة و دعوة فلا بد من الاستفادة من دخول المستثمرين الاجانب الى دار الاسلام، والتعريف بالدين الاسلامي ، ونقل صورة واضحة و صحيحة عنه بعيدة عن التشويش و الافتراء.
وما قد يترتب على ذلك من اعتناق للدين الاسلامي و الدخول فيه، او الدفاع عن حقوق المسلمين و رفع الظلم عنهم، كل ذلك عن طريق سلوكيات الافراد المسلمين الملتزمين بأحكام الدين، و الانفاق على طباعة ونشر كتب التعريف بالدين الاسلامي و الدعوة إلى إعتناقه[4].

الفرع الثاني: مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر

---

[1] بيرى نورة، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر و اثاره على التنمية الاقتصادية ، دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية،2018، ص(04)

[2] حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية،،دار الفكر العربي،1991،(37).

[3] فريد النجار، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة،الاسكندرية،2000،ص(23).

[4] سليمان عمر عبد الهادي، الاستثمار الاجنبي المباشر و حقوق البيئة في الاقتصاد الاسلامي و الاقتصاد الوضعي، الاكاديميون للنشر و التوزيع، عمان الاردن، الطبعة الاولى،1429ه-2009م،ص(30).،

ان مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر لم يكن من المفاهيم السائدة في العقود الأولى من القرن العشرين، إذا اتسم بعدم الوضوح ولذلك كان يطلق عليه الاستثمار الدولي ويدور ذكر الإستثمار الأجنبي المباشر سنة 1930 على كل الإستثمارات الأجنبية التي إرتبطت بالتوظيفات المالية في الموجودات الثابتة إلا أن الخلط بين ما يعرف اليوم بالاستثمار الاجنبي المباشر و الإستثمار الاجنبي المحفظي كان ما يزال قائما آنذاك وتم التمييز بين المفهومين سنة 1968 على اساس امكانية السيطرة المباشرة أو عدم السيطرة على الموجودات المستثمر فيها من قبل الشركة المالكة لها في البلد المضيف، وقد اهتمت الادبيات المالية ببلورة اسس معينة للتعريف و التمييز بين هذين النوعين من الاستثمارات، وبناء تأميل علمي لكل منهما، وقد توضحت الصورة بعد عقد و شكل كل منهما حقلا علميا له مضامينه و مقوماته[1].

03 يقصد بالاستثمارات الاجنبية المباشرة، تلك الاستثمارات التي يملكها و يديرها المستثمر الاجنبي اما بسبب ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الادارة. ويتميز الاستثمار الاجنبي المباشر بطابع مزدوج الأول: وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف ، والثاني :ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع [2].أي أنها تأخذ شكل إقامة مشروعات أجنبية داخل دولة اخرى كإستثمار طويل الأجل"[3].

الاستثمارات الاجنبية المباشرة هي استثمارات تحدث لإقامة فروع او السيطرة على شركات اجنبية. مفهوم السيطرة هو معرف بنسبة الحصول على اصول الشركة من طرف المستثمر الاجنبي هذه النسبة تختلف حسب قانون كل بلد، حاليا الحد الادنى هو الحصول على 10% من اصول الشركة من طرف المستثمر الاجنبي [4].

كما ان الاستثمار الاجنبي هو استثمار تقوم شركات غير مقيمة في البلد المضيف او شركات مقيمة ولكن ذات رقابة اجنبية من خلال [5]:

-خلق و انشاء او توسعة شركات ، فروع او شيكات.

-المشاركة في شركة جديدة او موجودة اصلا و التي هدفها إقامة روابط إقتصادية طويلة مع الشركة و التي هدفها تمكين المستثمر من المشاركة أو السيطرة على تسيير هذه الشركة ومعظم هذه الإستثمارات تتم بواسطة الشركات متعددة الجنسيات [6].

وعلى الرغم من تعدد التعاريف العلمية للإستثمار الأجنبي المباشر الا اننا سنورد بعضا منها:

يعرف صندوق النقد الدولي للاستثمار الاجنبي المباشر على انه ذلك النوع من انواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم(المستثمر المباشر) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة (مؤسسة الاستثمار المباشر) في إقتصاد آخر و تنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر و المؤسسة، إضافة الى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة و لا يقتصر الإستثمار الأجنبي المباشر على المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت الى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر و المؤسسة، بل يشمل أيضا جميع المعاملات اللاحقة بينهما ، و جميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدولة العربية لعام 2012-2013).

02 يعرف الاستثمار الاجنبي المباشر بانه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد اخر، ووفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا حين يمتلك المستثمر الاجنبي 10 % او اكثر من رأسمال احدى مؤسسات الاعمال ومن عدد الاصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة.

---

[1] منصور صباح الفضلى واخرون، الاستثمار الاجنبي المباشر في الاعمال الدولية، المجلة المصرية للدراسات التجارية ،كلية التجارة، جامعة المنصورة ،المجلد 33،العدد2009، 01،ص(75)

[2] نزيه عبد المقصود مبروك، الاثار لاقتصادية للاستثمارات الاجنبية، دار الفكر الجامعي ،الاسكندرية،الطبعةالاولى،2007،ص(31)

[3] ايمان ناصف عطية،مبادئ الاقتصاد الدولي،دار الجامعة الجديدة،الاسكندرية،2008،ص(9).

[4] Jean-louis mucchielli.relationeconomiquesinternationaleshachelte superieur.paris.l édition.2005.p 25-26

[5] Bernard hugonnier.investissentdirects coopération internationales.economica.france.1987.p13.

[6] علي لطفي ،الاستثمارات العربية و مستقبل التعاون الاقتصادي العربي،منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية،القاهرة،2009،ص(7).

ويتميز هذا الشكل من أشكال التدفقات المالية عن غيره من الأشكال الاخرى بأنه يتضمن تحركات رأس مال ليس فقط في شكل حصص ملكية و إنما في شكل آلات و تكنولوجيا و معرفة و مهارات ، كما أنه يكون للمستثمر الحق في إتخاذ القرار و في الرقابة على المجالات أو المشروعات التي تم فيها الإستثمار و بالتالي يقل عنصر المخاطرة، وهذا الحق لا يتوافر لمجالات الاستثمار في محفظة الأوراق المالية[1]

*كما تعرف الاستثمارات الاجنبية المباشرة بكونها "الأموال الأجنبية(حكومات، أو أفراد، أو شركات)،التي تنساب الى داخل الدولة المضيفة يقصد إقامة مشاريع تملكها الجهة الأجنبية و تأخذ عوائدها بعد دفع نسبة من هذه العوائد، وضمن شروط يتفق عليها مع الدول المضيفة"[2].

اما منظمة التجارة العالمية فقد عرفت الاستثمار الاجنبي المباشر على أنه نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الام) اصولا انتاجية في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد ادارتها[3].

كما عرفته منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية على انه الاستثمار لاغراض بناء علاقات اقتصادية دائمة تسمح بامكانية ممارسة تأثير فعال اداريا[4].

الفرع الثالث: الإختلاف بين الإستثمار الأجنبي المباشر والإستثمار الأجنبي الغير مباشر .

اولا: سأتناول تعريف الإستثمار الأجنبي الغير مباشر

تعريف الإستثمار الأجنبي غير المباشر:

ينطوي مفهوم الإستثمار الأجنبي بشكل عام و الإستثمار الأجنبي الغير مباشر بشكل خاص في الاوراق المالية على الإستثمارات الموجهة لشراء الأوراق المالية و التي تصدرها الهيئات العامة او الخاصة في الدول النامية، على الا يكون للأجانب حق إدارة المشروع أو إتخاذ القرارات أو الرقابة على تلك المشروعات المرتبطة باستثماراتها. في حين يكون لهم الحق في الحصول على عائد نظير مشاركتهم. وعلى ذلك فهو يختلف عن الاستثمار الاجنبي المباشر في انه يقتصر الإنتقال عادة على عنصر رأس المال فقط، كما يعتبر إستثمارا قصير الأجل اذا ما قارناه بالإستثمار الأجنبي المباشر.

ان مفهوم الاستثمار ينطوي على الاستثمار في الأوراق المالية (الأسهم و السندات) ولذلك يضيف الإستثمار المالي الأجنبي ضمن الإستثمار الأجنبي الغير مباشر وهو توظيف الأموال التي تعود المستثمرين الأجانب في أسواق الاوراق المالية الموجودة في الدول التي تسمح تشريعاتها القانونية للمستثمرين الأجانب من الإستثمار في الأوراق المالية المتداولة في الأسواق المالية التي يسمح للمستثمر باقتنائها مالكا الأصول ثابتة و متداولة للشركات التي تعود لها هذه الأسهم، و بالتالي يصبح له حق البيع كلما أصبحت أسعار الأسهم التي اقتناها مرتفعة قياسيا بسعر الشراء اذا كان هذا المستثمر من النوع الذي يحتفظ بملكية الأسهم، و انما هو من النوع الباحث عن العائد السريع من خلال الفرق بين سعري الشراء و البيع، و سمي هذا الاستثمار غير المباشر لان المستثمر الاجنبي حق في ادارة موجودات الشركة التي اقتني إسمها و يغلب عليه بانه إستثمار قصير الأجل لأن المستثمر الذي اشترى الأسهم ربما ببيع خلال ساعات أو أيام او أسابيع والنوع الثاني من الاوراق المالية السندات و هي وثائق مديونية تطرح من قبل الشركات المساهمة التي تتداول اوراقها في الاسواق المالية، وتلجأ الشركات الى طرح السندات في السوق المالية طبقا للتمويل عندما تحتاج الى التمويل بسبب التوسعات الاستثمارية الناتجة عن تزايد الطلب على منتجاتها ولا تتوفر لديها المتطلبات المالية اللازمة لتمويل الاستثمار الجديد [5].

وعليه بإمكاننا القول ان الاستثمارات الاجنبية غير المباشرة هو ذلك النوع من الاستثمار الذي يقتصر على انتقال الاموال النقدية. [6]

---

[1]دكتور امير حسب الله محمد ،محددات الاستثمار الاجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية ،تنيس،2004-2005،ص(19).

[2]محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول الاسلامية في ضوء الاقتصاد الاسلامي ،دار النفائس للنشر و التوزيع ،الاردن،الطبعةالاولى،2005،ص(18).

[3]هناد عبد الغفار، الاستثمار الاجنبي المباشر و التجارة الدولية الصين نموذجا، بين الحكمة ،بغداد،2002.ص(14).

عبد الرزاق حمد حسن الجبوري، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية ،دار حامد للنشر، الاردن ،ص(33).[4]

[5].حاكم محسن محمد، تحليل البيئة الاستثمارية للاستثمار المالي الاجنبي في العراق، مجلة جامعة اهل البيت، كربلاء،2011،ص(20)

[6]عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دار الثقافة للنشر و التوزيع،عمان،الاردن،ط2008،ص(40).

الاستثمار الاجنبي غير المباشر هو يتعلق بشراء المستثمرين للاسهم و السندات و الاوراق المالية بهدف اقتنائها لفترة معينة ثم بيعها عندما يرتفع سعرها في السوق المالي و الحصول على أرباح إضافية.[1]
الاستثمار الاجنبي الغير المباشر او الاستثمار في الاوراق المالية فهو ينطوي على تملك الافراد او الهيئات و الشركات على بعض الاوراق المالية دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم و إدارة المشروع الإستثماري. ويعتبر الاستثمار في الأوراق المالية استثمار قصير الأجل بالمقارنة بالاستثمار الاجنبي المباشر[2]، حيث تمثل الاوراق المالية صك يعطي لحامله الحق في الحصول على جزء من عائد او الحق في جزء من اصول منشأة ما[3].
كما عرف بكونه شراء ورقة مالية أو عدة أوراق مالية استنادا الى تحليل مناسب للعائد المقبول منها الذي يتعايش ودرجة المخاطرة له خلال مدة زمنية طويلة[4].
نظرا للخلط بين مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر و الاستثمار الاجنبي الغير مباشر عند البعض فمن الضروري اجراء محاولة لإيضاح الفارق بين هذين النوعين من الاستثمار الاجنبي المباشر.
يتعلق الفارق الاساسي بين هذين النوعين من الاستثمار بمدى السيطرة على السلطة الاقتصادية و الادارة في المشروع من جهة، وطريقة تخصيص الأموال المستثمرة من جهة اخرى.
اولا: الاستثمار الاجنبي الغير مباشر من منظور التحليل الاقتصادي الكلي. الاستثمار المحفظي.
الاستثمار الاجنبي الغير المباشر او كما يسمى ايضا بالاستثمار في محفظة الاوراق المالية و التي تعرف بانها تخصيص جزء من الاموال لتوظيفها في الاصول المالية لفترة من الزمن بهدف الحصول على تدفقات نقدية في المستقبل لمواجهة الزيادة في معدل التضخم و تغطية المخاطر المصاحبة لتدفقات الاموال[5].
بعد اختلاف الحافز احد الاختلافات بينهما، فالاستثمار في محفظة الاوراق المالية يهدف في الاساس الى تعظيم العائد على راس مال، بالإضافة الى تنويع هذه الاستثمارات للحد من حجم المخاطرة المحتملة، وكثيرا ما يرتبط هذا النوع من الاستثمار بعمليات المضاربة، اما الاستثمار الاجنبي المباشر فبالإضافة الى دافع تعظيم العائد على راس المال وتنويع المخاطرة فانه عادة ما يتأثر بعوامل اخرى كالربحية طويلة الاجل للمشروعات، اما من حيث درجة المخاطرة فان الاستثمار المحفظي هو الاخطر مقارنة بالاستثمار الاجنبي المباشر[6].
-طبيعة الاستثمار الاجنبي المباشر قد يعطي فائدة اضافية للدول المتلقية من خلال مساهمته في رفع المستوى التكنولوجي ودعم المهارات الادارية وزيادة الانتاج و الدخل الى جانب تطوير الصادرات، مقارنة بالاستثمار المحفظي الذي يبحث فقط عن عوائد مالية مرتفعة او أصول مالية اكثر استقرارا في الأجل الطويل .
ثانيا: الاستثمار الاجنبي الغير المباشر من منظور التحليل الاقتصادي الجزئي:
طبقا لهذا المدخل التحليلي كما أشرنا من قبل فإن الاستثمارات الاجنبية الغير مباشرة تتخذ اشكالا عديدة ، كما يوضحه الشكل رقم (1.).

الشكل رقم 1: الاشكال المختلفة للاستثمارات الاجنبية الغير مباشرة

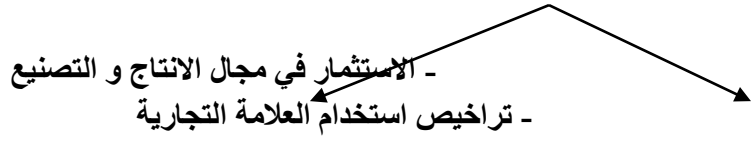

[1]علي عباس، ادارة الاعمال الدولية، المدخل العام، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الاردن، الطبعة الاولى،2003،ص.ص(38.37)
[2]عبد السلام ابو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الاجنبية، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية،2001،ص(13).
[3]منير ابراهيم هنيدي، الاوراق المالية و اسواق راس المال ،منشأة المعارف،الاسكندرية،2002،ص(5).
[4]فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، ادارة البنوك، مدخل كمي و استراتيجي معاصر، دار وائل للنشر و التوزيع، الاردن،2000،ص(159).
نشات علي عبد العال، الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، دار الفكر الجامعي،الاسكندرية،2012،ص(206).[5]
عبد المطلب عبد المجيد، العولمة الاقتصادية منظماتها، شركاتها، تداعياتها، الدار الجامعية،الاسكندرية،2006،ص ص(192،191).[6]

و الخبرات التسويقية و الادارية

-اتفاقية المشروعات او العمليات تسليم المفتاح . **- الوكلاء او عقود اتفاقيات الوكالة.**
-عقود الادارة وعقود التصنيع. **– الموزعين**
-عقود امتياز الانتاج الدولي من الباطن. **-المعارض الدولية**

المصدر:عبد السلام ابو قحف، اقتصاديات الاعمال و الاستثمار الدولي، مكتبة الاشعاع الفنية، الاسكندرية ، ط1 ، 2001، ص493.

01.الاستثمار غير المباشر في مجال الانتاج و التصنيع :

في هذا المجال تتعدد اشكال الاستثمار الاجنبي غير المباشر، وكما أشرت في الشكل السابق هي كالتالي:

أ.التراخيص: الامتياز

-تراخيص الانتاج و التصنيع هي عبارة عن اتفاق او عقد بمقتضاه تقدم الشركة متعددة الجنسيات بالتصريح لمستثمر وطني او أكثر عام او خاص بالدولة المضيفة لاستخدام اختراعها او الخبرة الفنية ونتائج الابحاث الادارية و الهندسة ، في مقابل عائد مادي معين.

ب.اتفاقية المشروعات/ عقود تسليم المفتاح

هي عبارة عن اتفاق يتم بين الطرف الاجنبي و الطرف الوطني يقوم الاول بإقامة المشروع الاستثماري و الاشراف عليه حتى بداية التشغيل ، وما ان يصل المشروع الى بداية التشغيل يتم تسليمه الى الطرف الثاني.

ت. عقود التصنيع و عقود الادارة :

عقود التصنيع هي عبارة عن اتفاقيات مبرمة بين الشركات متعددة الجنسيات و احدى الشركات المحلية بالدولة المضيفة، يتم بمقتضاها ان يقوم الطرف الثاني بالتصنيع و انتاج سلعة معينة نيابة عن الطرف الاول، أي أنها إتفاقيات إنتاج بالوكالة ، أما عقود الادارة فهي عبارة عن إتفاق تلتزم بموجبه الشركة متعددة الجنسيات ادارة المشروع الاستثماري و تشغيله يعد انجازه في الدولة المضيفة بموجب عقد متفق عليه مع الشركة الوطنية مقابل أجر معين.[1].

ت. عقود الانتاج الدولي من الباطن:

هو عقد يتم بين وحدتين انتاجيتين يقوم بموجبه مقاول الباطن بإنتاج وتوريد او تصدير قطع الغيار او المكونات الاساسية الخاصة بسلعة معينة للطرف الاخر الاصيل والذي يستخدمها في انتاج السلعة بصورتها النهائية و بعلامته التجارية، كما قد تنطوي الاتفاقية المشار اليها ان يقوم الطرف الاصيل بتزويد المقاول من الباطن بالمواد الخام اللازمة لتصنيع مكونات السلعة ثم يقوم بعد ذلك بتزويدها للأصيل.

2/ الاستثمار الاجنبي الغير المباشر في مجال التسويق و التصدير :

تتعدد اشكال الاستثمار الاجنبي الغير مباشر في هذه الحالة ايضا، ومن اهمها :

1.02عقود الوكالة :

يمكن في هذا النوع من الاعمال الدولية ان تبدأ الشركة بالتصدير الى السوق الخارجي و تولي البيع مباشرة لتجار الجملة او التجزئة، ولكن هذه الطريقة غير متاحة في كثير من الدول بالنظر. الا ان القوانين تشترط وجود وكيل محلي للشركة الاجنبية العاملة في البلد المضيف، لذلك تفضل معظم الشركات الاجنبية الدولية الاعتماد على الوكالة، و يمكن تعريف عقد الوكالة بانه اتفاقية يتم توقيعها بين طرفين، يتم بموجبها ان الطرف الاول يفوض الطرف الثاني (الوكيل) ببيع او عقد اتفاقيات ببيع سلع و خدمات الطرف الاول الى طرف ثالث وهو المستهلك او المستخدم للسلعة او الخدمة، و يتلقى الطرف الثاني عمولة متفق عليها حسب الكميات التي يبيعها [2].

2.02 الموزعون:

[1]عبد السلام ابو قحف، مرجع سبق ذكره، ص(298).
[2]علي عباس،ادارة الاعمال الدولية، دار الميسرة للنشر،عمان،2013،ص(140).

الموزع هو عبارة عن عميل يقوم بالشراء من المصدر او الشركة متعددة الجنسيات و ذلك بغرض اعادة البيع لحسابه الخاص، وقد يكون الموزع المستورد الوحيد في سوق معينة لمنتوجات احدى الشركات الاجنبية في حالة منحته الشركة المعنية او المصدرة امتياز ما لخدمة سوق معين، وسواء قام بالبيع لتجار الجملة او التجزئة او الاثنين معا .

تتعرض الاستثمارات الاجنبية غير المباشرة لكثير من القيود التي تحد من انتشارها في السوق الدولية، ويمكن عرض اهمها فيما يلي :

-القيود التعريفية و غير التعريفية التي تفرضها الدول المضيفة على الواردات.

-القيود المفروضة على الاستثمارات المباشرة تجنبا للآثار السلبية الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية، ولكن في ظل الاتجاهات الحالية لمنح الحوافز الجاذبة لرأس المال الأجنبي على الصعيد الدولي، وتحرير حركة راس المال، يمكن رؤية مدى تضاؤل وجود مثل هذا النوع من القيود.

-القيود التي تفرضها الحكومة الأم للشركات المتعددة الجنسيات على الاستثمار المباشر خارج الدول الأم او التوسع في النشاط التجاري(و بصفة خاصة تصدير التكنولوجيا المتقدمة) على بعض الدول.[1]

المطلب الثاني : اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر

ان للاستثمار الاجنبي المباشر اهمية كبرى في رقي الامم و تطورها فهو وسيلة لنقل تكنولوجيا الانتاج، و المهارات والقدرات الابتكارية و الاساليب التنظيمية و الادارية فبالإضافة الى انه يتيح فرصة الدخول لشبكات التسويق العالمية ، و المستفيد الاول هو المشروعات التي تشكل جزءا من النظم عبر القومية (التي تتألف من الشركات الأم و الشركات الفرعية) أو المشروعات المرتبطة بصورة مباشرة يمثل هذه النظم عبر ترتيبات لا تتعلق بالمساهمة في راس مال .

ومنه فتطور الاستثمار الاجنبي المباشر من عدة مجالات منها:

01- من الناحية الاقتصادية: يعمل على:

-تحقيق تنمية شاملة ومتكاملة : ان التنمية تتمثل في نمو الامكانيات و الطاقات الكامنة في المجتمع بشكل كامل ومتوازن ولا يتحقق الا عن طريق استثمار فعال يؤدي الى استغلال الطاقات المتوفرة و تحقيق السياسات الانمائية لهذه الدول.

-يقلص الاستيراد و يزيد من التصدير.

-يخلق مشاريع جديدة و يوسع في المؤسسة بخلق وسائل اضافية للإنتاج و البيع.

02- من الناحية الاجتماعية: فإنه يعمل على:

-القضاء على البطالة و التخفيف من حدة الظاهرة، حيث تعمل الدولة على تشجيع الإستثمارات التي تقلل من أثر هذا المشكل عن طريق خلق مناصب شغل جديدة .

-تحسين مستوى المعيشة

-تحقيق حدا معينا من الرفاهية لأفراد المجتمع.

03- من الناحية السياسية : فإنه :

-يقلص من التبعية للخارج و يحقق الاستقلال الاقتصادي.

-يسمح باستغلال ثروات البلاد ويوفر مجال الحرية القرار في توجيه النشاط الاقتصادي من الضغوط الاجنبية[2].

المطلب الثالث: اشكال و خصائص الاستثمار الاجنبي المباشر

بعد تفتح الدول المضيفة على الاقتصاد العالمي و اندماجها في العولمة فإن: "سياساتها التقييدية لدخول الاستثمارات الاجنبية قد غيرت تدريجيا لصالح سياسات جاذبة أكثر فأكثر و مرحبة بالشركات المتعددة الجنسيات " باعتبار ظهور العولمة" أدى إلى زيادة الأهمية النسبية لتكاليف الانتاج و المعاملات في ممارسة انشطة الاعمال" لذلك

[1] عبد المطلب عبد الحميد،مرجع سبق ذكره،ص(216).

[2] ريعي احمد و اخرون، الاستثمار الاجنبي المباشر و اثره في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس، فرع علوم اقتصادية، تخصص مالية، جامعة محمد بوضياف،المسيلة،2011/2010،ص(30)

عرفت تدفق عدة اشكال من الاستثمارات منها على شكل استثمار اجنبي مباشر فكان اما جزئيا بتملك جزئي فقط لمشروع الاستثمار او كان مطلقا او كليا و ذلك بالملكية الكاملة للمشروع من ادارة وتسيير و غيرها، او غير مباشرة و عليه "فالاستثمارات تقسم الى قسمين: الاستثمارات المباشرة و الاستثمارات الغير مباشرة مالية، عكس الاستثمارات المباشرة، التي تكون بشراء شركات قائمة او اصول تسمح لها بالتوطن المباشر و التنمية الاقتصادية تهتم كثيرا بالاستثمارات الاجنبية المباشرة" و للإستثمار الأجنبي اشكالا عديدة تتسم بالتنوع نذكر منها:

الفرع الاول: اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر

الاستثمارات عبر الوطنية تتكون من نوعين من الإستثمارات الاجنبية المباشرة الافقية فالأولى تستهدف السوق المحلي وهدفها هو البحث عن سوق (اما الاستثمارات الاجنبية المباشرة الافقية هي تتوجه نحو التصدير، أي تبحث عن الفعالية وهي تأخذ اشكالا مختلفة بحسب الاستراتيجيات المتبعة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات، فهي تمارس مختلف آثار الاستقطاب، اما فيما يخص اختيار البلدان المضيفة او النشاطات الاقتصادية المعنية[1]-rke seeking t

ومن بين هذه الاشكال نجد:

1.01الاستثمار المشترك او الشراكة:

يطلق عادة على هذا النوع من الاستثمار اسم المشروع المشترك ، وهو استثمار اجنبي يقوم على اساس المشاركة مع راس المال الوطني، وتحدد نسبة المشاركة في راس مال المشروع في ضوء القانون الداخلي للدولة المضيفة ويتخذ المشروع المشترك شكلا قانونيا معينا. كما انه يحقق فائدة كبيرة لأطرافه.[2] وتنشأ عن مساهمة شريكين على الاقل في الاستثمار أي انه يتم بين طرفين احدهما محلي و الآخر خارجي(اجنبي) عن البلد ويكون التسيير مشترك في ادارة المشاريع بين الجهة المستثمرة الاجنبية و الجهة المحلية حسب الاتفاق، و بالتالي يكون اتخاذ القرار مشترك بين الجهتين مما يتضمن مصالح كل طرف[3].

و يمكن تحديد المزايا التي يحققها هذا النوع من الاستثمار الاجنبي المباشر للبلد المضيف بما يأتي:

أ.زيادة تدفق رؤوس الاموال الاجنبية و التطور التكنولوجي للبلد.

ب.خلق فرص عمل جديدة في اقتصاد البلد.

ج.زيادة فرص التصدير و تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية

د.الاستفادة من وفورات الحجم و تقليل الكلف في بناء مشاريع اقتصادية واسعة الانتاج.

هـ.انتاج سلع ذات جودة عالية وهذا يساعد على المنافسة في الاسواق العالمية.

اما المزايا التي يحققها هذا النوع من الاستثمار للشركات المتعددة الجنسيات، فتظهر في حالة عدم توفر الموارد المالية و البشرية و المعرفة التسويقية الخاصة بأسواق البلد المضيف و خصوصا الشركات المتعددة الجنسيات الصغيرة الحجم نسبيا، كما يساعد هذا النوع الشركات المتعددة الجنسيات على التخفيف من الاخطار غير التجارية (السياسية) ، كما ان هذا النوع يساعد الطرف الاجنبي (المستثمر الحصول على قروض محلية و على المواد الخام و الطاقة التي يحتاجها المشروع المشترك، فضلا عن أنه يساعد على حل المشاكل الاجتماعية و الثقافية التي تواجه الانشطة التنفيذية للمشروع مثل اللغة و العلاقات الانسانية و غيرها.

اما المعوقات التي يواجهها المستثمر الاجنبي من جراء هذا النوع فهي تتضمن احتمال وجود تعارض في المصالح بين طرفي الاستثمار و لاسيما في حالة اصرار الطرف الوطني على نسبة معينة من راس المال لغرض المساهمة في المشروع المشترك.والتي قد لا تتفق مع اهداف الطرف الاجنبي من حيث الرقابة و الادارة، و بالتالي يؤدي الى خلق مشكلات تنعكس على انجاز المشروع المشترك.

---

[1]- Christophevan.huffel.investissementsdirects.étrangers:problèmes et enjeux.pour les payssud.et de l est de la méditerranée.revuerégion et développement.n13.2001.p191

[2]- صفوت احمد عبد الحفيظ، دور الاستثمار الاجنبي في تطور أحكام القانون الدولي الخاص، بدون رقم طباعة ،دار المطبوعات الجامعية،الاسكندرية،2005، ص(41)

[3] الدكتور عبد الكريم كاكي، الاستثمار الاجنبي و التنافسية الدولية، مكتبة حسين عصرية للطباعة و النشر و التوزيع، لبنان، الطبعة الاولى،1434ه/2013م،ص(26).

02.الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الاجنبي:
يعد هذا النوع من الاستثمار هو الاكثر اهمية بالنسبة للمستثمر الاجنبي، حيث تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بإنشاء مشروع للإنتاج و التسويق او أي نوع من النشاط الانتاجي او الخدمي في الدول المضيفة، و يتمثل هذا النوع من الاستثمار بقيام المستثمر الاجنبي بجلب الحزمة التكنولوجية التي يحتاجها و التي تتضمن دراسة الجدوى الاقتصادية و التقنية للمشروع المراد اقامته دون تدخل الدولة المضيفة ثم القيام بالأعمال الهندسية وجلب الخبراء و التقنيين و الاداريين و الآلات و المعدات، و القيام بالإشراف على انجاز المشروع ثم مباشرته بالإنتاج و التسويق دون مشاركة الطرف المحلي[1].
ان العيوب المرتبطة بهذا النوع من الاستثمار بالنسبة للمستثمر الاجنبي، فتتمثل بالأخطار غير التجارية الناجمة عن التأميم او المصادرة او التصفية الجبرية او الاضطرابات السياسية و لا سيما في دول العالم الثالث، ففي الستينات اممت البلدان النامية 455 مشروعا اجنبيا منها 32 في قطاع التعدين و 40 في قطاع البترول، و في السبعينات من القرن الماضي امم 914 مشروعا، حيث ادى عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي الى نقص الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية، و لكن هذه المخاطر بدأت تتقلص تدريجيا منذ بداية الثمانينات و تلاشت تماما في عقد التسعينات، نتيجة الانفتاح الاقتصادي الواسع لمختلف دول العالم و السير في خطى العولمة الاقتصادية مع سقوط الأنظمة الإشتراكية ، و الهيمنة الجديدة للولايات المتحدة الامريكية على العالم.
و بشكل عام ان هذا النوع من الاستثمار الاجنبي المباشر له تأثيرات ايجابية على الدول المضيفة[2].
أ. زيادة حجم تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية اليها.
ب. المساهمة في اشباع حاجات السوق المحلي من السلع التي ينتجها المشروع مع احتمال وجود فائض للتصدير او تقليل الواردات و تحسين موازين مدفوعات الدول النامية المضيفة للاستثمار.
ج. يساعد على خلق فرص أكبر للعمالة:
اما بالنسبة للآثار السلبية التي تخشاها الدول النامية من وراء هذا النوع من الاستثمار الاجنبي المباشر، هو تعميق حالة التبعية و الاحتكار الاقتصادي الذي يمارسه المستثمر الاجنبي و لم يعد خافيا على الدول المتقدمة تسعى من خلال منظمة التجارة العالمية الى خدمة مصالحها و اهدافها الاستراتيجية بعد فرض قرارات من خلال مجموعة اتفاقات الاستثمار المتعلقة بالتجارة العالمية و اتفاقيات تجارة الخدمات، و اتفاقيات حقوق الملكية الفكرية، و التي تتمثل بمجملها قيودا تحد من قدرة الدول على دعم صادرات و على حماية اقتصاداتها من الاثار السلبية المحتملة للاستثمار الاجنبي الوافد اليها، بالإضافة الى تحويل الارباح الى خارج هذه الدول .[3]
03.الاستثمار في المناطق الحرة :
المنطقة الحرة هي تلك المنطقة التي تكون داخل حدود الدولة و التي تسمح بدخول الواردات اليها دون رسوم او تعريفات جمركية و بعدئذ تقوم بإعادة تصدير المنتجات منها بعد اجراء التعديلات المطلوبة عليها، ومن بين الاهداف التي تسعى الدولة المضيفة لتحقيقها عند انشاء المنطقة الحرة هو تشجيع و جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ومنح حرية اكبر للتملك و تحويل الاموال و الارباح الى خارج الدولة المضيفة، كما يتم تقديم التسهيلات و الحوافز المختلفة التي لا تتوفر في المناطق الاخرى من الدولة المضيفة ومن اهم هذه الحوافز :
أ.الاعفاءات من الرسوم و الضرائب و الاجراءات الجمركية
ب.النص في القانون على عدم جواز تأميم المشروعات في المناطق الحرة .
ج. تبسيط الاجراءات الادارية و تقديم الخدمات و توفير الطاقة بأسعار مخفضة .
د. حرية المشاريع الاجنبية المقامة في المنطقة الحرة في انتاج و بيع أي كمية من منتجاتها في الأسواق الخارجية و المحلية .

[1]صلاح عباس، العولمة وآثارها في الفكر المالي و النقدي، الدار الجامعية،الاسكندرية،2005م،ص ص (20.29).
[2]عبد السلام ابو قحف ،مرجع سبق ذكره، ص ص(37.38)
[3]محمد يوسف فرحات، قضايا اقتصادية معاصرة، دار الطليعية،ط1،م،2010ص(141).

هـ. حرية تحويل الارباح المتحققة من المشاريع المقامة في المنطقة الحرة الى الخارج .
ان هذه الحوافز تؤدي الى خلق بيئة تؤدي الى زيادة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر و ترويج الصادرات ونقل التكنولوجيا و غيرها من الانشطة [1].
اما المزايا بالنسبة للدول المضيفة فهي:
أ.العمل على تخفيض القيود الجمركية و بالتالي جذب رؤوس اموال جديدة .
ب.تخفيض مستويات البطالة عن طريق توفير فرص عمل جديدة.
ج.تطوير الصناعة المحلية عن طريق الحصول على تكنولوجيا متقدمة.
د.تنمية و تطوير المناطق النائية.
لقد بدأت فكرة المناطق الحرة أولا بتجارة العبور (الترانزيت)، وكانت تشمل التفريغ و الشحن و التخزين في مناطق معينة مثل (جبل طارق و سنغافورة وهونغ كونغ). وفي بداية الستينات بدأ التفكير في تطوير هذه الفكرة لإيجاد صناعات تصديرية و جذب الاستثمارات الصناعية الاجنبية، ومثال على ذلك منطقة شاند في ايرلندا في العام 1960م، ومنطقة كاندلا في الهند في العام 1965م وتعد مناطق تجهيز الصادرات من اهم المناطق الحرة التي تبنتها الدول النامية لتشجيع تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتنشيط أعمال التصدير و جذب شركات عديدة متعددة الجنسيات و التي بدأت في الانتشار في عقد الثمانينات و حققت نجاحات ملموسة، فحتى العام 1970 لم تكن تعمل في العالم سوى 10 مناطق حرة.
وتطورت بشكل سريع بتطور التجارة و الاستثمار الاجنبي المباشر و ظهرت صور جديدة ومتنوعة للمناطق الحرة[2].
04.الاستثمارات في مشروعات او عمليات التجميع:
و يتمثل في اتفاقيات مبرمة بين طرف اجنبي وطرف وطني (عام او خاص)، يتم بموجبها قيام الطرف الاول (الاجنبي) بتزويد الطرف الثاني(الوطني)بمكونات منتج معين (سيارة او تلفزيون مثلا) لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، و يلجأ المستثمر الاجنبي الى هذا النوع من الاستثمار بدوافع كثيرة منها كبر حجم السوق او انخفاض تكلفة عناصر الانتاج كالعمالة او المواد الخام او التخفيف من وطأة الضرائب و الرسوم المفروضة في البلد الام ، و في معظم الاحيان و لاسيما في الدول النامية يقدم الطرف الاجنبي الخبرة و المعرفة و الآلات و المعدات و التقنيات اللازمة و الخاصة بتصميم المصنع و طرائق التخزين و الصيانة و غيرها، وهذه المشاريع قد تكون استثمارا اجنبيا مشتركا او مملوكا بالكامل للطرف الاجنبي[3].

الشكل الثاني:
وهو لا يرتبط باي نوع من انواع الملكية و لا يفرض التزاما طويل الاجل على المستثمر الاجنبي الا في بعض الحالات و بالرغم من ذلك قد يكون للمستثمر الاجنبي صوت فعال في ادارة المشروع و يشمل هذا الشكل الانواع التالية:
01.التعاقد في الباطن
02.تسليم المفاتيح
03.عقود تسليم المنتجات باليد
04. عقود الادارة
05.عقود الوكالة (التسويق)
06.عقود التراخيص

[1]بيتر.ج.واز.، مناطق تجهيز الصادرات و السياسة التجارية "مجمل التمويل و التنمية"،حزيران،1991م،ص ص(36،35).
[2]محمد ناجي الزبيدي، الاستثمار الاجنبي المباشر في المناطق الحرة، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الادارة و الاقتصاد،2008،ص ص (18.17)
[3]عبد السلام ابو قحف ،السياسات و الاشكال المختلفة للاستثمارات الاجنبية، مصر، مرجع سابق ذكرد، ص(36)

وفيما يأتي توصيف لهيكلية هذا الشكل:

01.التعاقد من الباطن :

هو عبارة عن اتفاقية بين شركتين تقوم احداهما (المقاول الباطن) بانتاج و توريد او تصدير قطع الغيار او المكونات الاساسية لسلعة معينة الى الطرف الثاني (الاصيل) و الذي يقوم باستخدامها في انتاج سلعة بصورتها النهائية و بعلامتها التجارية .

02.تسليم المفاتيح :

في هذا النوع يقوم الطرف الاجنبي (بناءا على عقد) بينه و بين الطرف المحلي بإقامة المشروع الاستثماري و الاشراف عليه لغاية الوصول الى مرحلة التشغيل حيث يتم تسليمه الى الطرف المحلي الذي يقوم بدفع الكلفة او بدل اتعاب الى الطرف الاجنبي.

03.عقود تسليم المنتجات باليد:

هي ما تسمى بعقود التصنيع و هي عبارة عن اتفاقية بين الشركة الاجنبية و احدى الشركات الوطنية، يتم بموجبها تصنيع و انتاج سلعة معينة كاملة من قبل الشركة المحلية لحساب الشركة الاجنبية، تكون عادة عقود طويلة الاجل و يتحكم الطرف الاجنبي في ادارة عمليات المشروع و انشطته.

04.عقود الادارة:

هي اتفاقيات او مجموعة من الترتيبات القانونية التي يتم بمقتضاها قيام الشركة المتعددة الجنسيات بإدارة كل او جزء من العمليات و الانشطة الوظيفية الخاصة بمشروع استثماري معين في الدولة المضيفة لقاء عائد مادي معين او مقابل مشاركة في الارباح و مثال على ذلك سلسلة فنادق هلتون في العالم.

05.عقودالوكالة (التسويق) :

هي عبارة عن اتفاقية بين طرفين يتم بموجبها قيام احدهما (الاصيل) بتوظيف الطرف الثاني (الوكيل) لبيع او تسهيل او ابرام اتفاقيات بيع سلع ومنتجات الطرف الاول الى ثالث (المستهلك) ، ويعتبر الوكيل وسيطها بين الاصيل و المستهلك مع احتفاظ الاصيل بعلامته التجارية.

06.عقود التراخيص:

هي احدى الاساليب التي يمكن للشركة المتعددة الجنسيات ان تنقل انتاجها من النطاق المحلي الى الاسواق الدولية دون الحاجة الى انفاق استثماري ، وتراخيص الانتاج عبارة عن اتفاق او عقد بمقتضاه تقوم الشركة المتعددة الجنسيات بالتصريح لمستثمر وطني او اكثر (قطاع عام او خاص)، في الدولة المضيفة لاستخدام العلامة التجارية او براءة الاختراع او الخبرة الفنية ونتائج الابحاث الادارية و الهندسية مقابل عائد مادي معين[1].

الفرع الثاني: خصائص الاستثمار الاجنبي المباشر

تعد خصائص هذا النوع من الاستثمار مميز له عن باقي انواع الاستثمار و هي تسوغ الاتجاه الدولي المتسارع الى الاخذ به، فهو يمتاز بانه طويل الاجل، وسعيه للملكية الكاملة او الجزئية للمشروع الاستثماري اذ تتاح له مراقبة المشروع و ادارته و توجيهه بطريقة ، و لا يمكن تجزئته، وقد يكون انتاجيا او خدميا او تمويليا ، و تتمثل أهدافه بتحقيق ارباح و مكاسب لراس المال و الانتاج فترة طويلة ، و لا يقتصر أثره على الدول المصدرة له بل يتعداه الى الدول المستضيفة بخلق روح المنافسة بينها، فضلا عن نقل التكنولوجيا و الخبرات و التقنيات الحديثة اليها، و يلعب دوره في تطوير سوق السلع و الخدمات على خلاف الاستثمار الاجنبي الغير مباشر الذي يهدف الى تقوية و تطوير راس المال المحلي و خضوعه الاتفاقيات دولية وعدم المتاجرة به في اسواق السيولة الدولية، اذ تعاني الدول النامية عموما من قصور في معدلات الادخار من خلال مواردها فضلا عن نقص في المعرفة الفنية و التقنية و المهارات الادارية و التسويقية ، لذلك لجأت بعض الدول النامية لإقامة مشروعات ضخمة ذات مستوى فني متقدم في الشركات الاستثمارية الاجنبية لسد تلك الفجوة، وقد يؤدي الاستثمار الاجنبي المباشر الى زيادة راس المال الاجتماعي من خلال ما قد يقوم به المستثمر الاجنبي من رصف للطرق المؤدية الى مشروعه و تمهيدها و توصيل ومد شبكات المياه و الصرف الصحي و الكهرباء و توسيع نطاق السوق المحلية فضلا عن فتح آفاق جديدة امامها، وقد تؤدي

[1]باسم حمادي الحسن،الاستثمار الاجنبي المباشر،منشورات الحلبي الحقوقية،لبنان،بيروت،الطبعة الاولى،2014،ص ص (30.31)

مشروعات الاستثمار الاجنبي الى توفير السلع الاستهلاكية. بمستوى جودة مرتفع و بأسعار اقل نسبيا من مثيلتها المستوردة.

المبحث الثالث: دوافع و محددات الاستثمار الاجنبي المباشر ، معيقاته و آفاقه.

شهد عقد الستينات و السبعينات زيادة في الرقابة و القيود على الاستثمار الاجنبي وتدني مستوياته ولعدة اسباب، من خيبة الامل من بعض نتائج الاستثمار الاجنبي (خصوصا في الصناعات الاستخراجية)، وكذلك وجود امكانات بديلة للتمويل (قروض)، مع تبني الدول النامية توجهات الاقتصادات المخططة مركزيا و المتمثلة بالرغبة في السيطرة على الموارد الانتاجية لتمويل عمليات التنمية و عزوفها عن استخدام الشركات الاجنبية، لكن هذا الاتجاه بدأ بالتغير في عقد الثمانينات بعد أزمة ديون الدول النامية التي جعلت من الاستثمار الاجنبي المباشر بديلا للقروض المصرفية، فأصبح جريا بالبلدان النامية تغيير القوانين و السياسات بشكل جذري نحو تحرير الاستثمار الاجنبي المباشر و حمايته، و شمل التحرير كذلك البلدان المتقدمة، و بذلك ارتفع عدد البلدان التي اجرت تغييرات تنظيمية لنظم الاستثمار الاجنبي المباشر في عقد التسعينات و ما بعده و ارتفع كذلك عدد التعديلات التي اجريت على هذه النظم و ذلك رغبة من هذه الدول في خلق بيئة قانونية و تشريعية تساعد على النهوض بالاستثمار الاجنبي المباشر وزيادة تدفقاته الداخلة نحو الدول النامية.

المطلب الاول: العوامل المؤثرة في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر

من الناحية العملية فإن هناك مجموعة من العوامل تلعب دورا كبيرا في خلق بيئة مساعدة للاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية، و تساعد على تدفق الاستثمارات الاجنبية نحو هذه الدول ومن اهم هذه العوامل:

1-سياسات الدول المضيفة اتجاه الاستثمار الاجنبي المباشر

يتأثر الاستثمار الاجنبي المباشر بسياسة البلدان المضيفة، وتتضمن هذه السياسة مجموعة من الحوافز و القيود المفروضة عليه، وكذلك الانظمة و القوانين المتعلقة بالملكية و التسهيلات الممنوحة وهي تشمل:

أ. الحوافز:

بالرغم من أن الحوافز ليس المحدد الرئيسي لقرارات موقع الاستثمار الاجنبي المباشر، إلا أن ذلك لا يمنع التنافس بين البلدان و سعيها الى جذب الاستثمار و المحافظة عليه من خلال الحوافز، و يمكن تصنيف حوافز الاستثمار الى الانواع التالية:

الحوافز المالية أو النقدية (قصيرة الاجل)

تهدف الحوافز المالية الى زيادة ايرادات المشروعات الاجنبية او الى تخفيض تكاليفها، وتتجه حوافز زيادة الايرادات نحو التخفيضات الضريبية ، و اعفاء المشروعات الاجنبية من الضرائب على الارباح التجارية و الصناعية لمدة معينة، و اعفاء العاملين في هذه المشاريع من ضريبة الدخل حين تتجه حوافز تخفيض التكلفة نحو تقليل او الغاء الرسوم الجمركية على الواردات من اصول المشروع او المواد الخام، و كذلك اعفاء او تقليل معدلات الرسوم الجمركية على صادرات المشروعات الى الدول الخارجية.

الحوافز التمويلية (طويل الاجل):

وتمنح للمستثمر الاجنبي من قبل الحكومة المضيفة من خلال تجهيز رؤوس الاموال على نحو مباشرة على شكل ضمانات استثمارية و قروض مدعومة و معونات و هبات، او على شكل مساعدات مالية لإجراء البحوث و الدراسات.

الحوافز غير المباشرة:

تهدف هذه الحوافز لجذب الاستثمار بشكل غير مباشر، كالسماح للمستثمرين بتملك الاراضي و العقارات و بأسعار اقل من الجارية، و السماح بتحويل جزء من الارباح و الرواتب للخارج، او ضمان موقع متميز للشركات الاجنبية بالسوق، او وجود شكل تفضيلي للعقود الحكومية، أو منحها وضعا إحتكاريا، أو حماية الشركات الأجنبية من منافسة الواردات، او الغاء الدعم عن السلع المشابهة للسلع التي تنتجها هذه الشركات، او منحها معاملة قانونية خاصة و غيرها [1].

وتعتمد كل هذه الحوافز على نوع الاستثمار الاجنبي و أهميته بالنسبة للدولة المضيفة ، وعلى منافسة الدول الاخرى لجذبه، ان سياسة الحوافز تأخذ في الاعتبار مدى مساهمة المشروع في تطوير المناطق الفقيرة و النائية ، و تنميتها، و خلق فرص العمالة و تنميتها، ومدى مساهمته في زيادة التدفقات النقدية من العملات الاجنبية، وتدل التجارب العملية على ان هذه الحوافز اصبحت اقل فاعلية و غير مؤكدة لاجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر، و رغم ان انخفاض معدلات الضريبة يحسن الربحية على المدى القصير الا انه لا توجد شواهد قاطعة على ان الحوافز الضريبية تزيد من الاستثمار الاجنبي المباشر على الامد الطويل، و نظرا لان التخفيضات الضريبية تفتت التحصيل الضريبي ، فقد اضطرت دول عديدة الى الغاء هذه الحوافز بعد تدهور ايراداتها خلال مرحلة التحول الاقتصادي[2].

ب. الأنظمة و القوانين:

حسنت اغلب الدول النامية البيئة التشريعية و القانونية للاستثمار و هذا ما يشير اليه تقرير الاستثمار العالمي للعام (2005) الصادر عن منظمةunctdاذ أصدرت بعض الدول قوانين استثمار جديدة ومنها العراق حيث شرع البرلمان العراقي قانونا جديدا للاستثمار هو قانون الاستثمار رقم 13 لعام 2006م .

ان التغير الجذري في تشريعات الاستثمار الاجنبي في العديد من البلدان النامية يهدف الى ما يأتي:

أولا: الغاء كل العراقيل و الحواجز التي كانت تمنع المستثمر من الدخول الى هذه البلدان في بعض النشاطات الاقتصادية مثل (الخدمات المصرفية و المالية، النقل ، الاعلام....و غيرها).

ثانيا: الغاء تخفيف نسبة المساهمة الاجنبية وجعلها اعلى .

ثالثا: تبسيط اجراءات الاستثمار الاجنبي المباشر.

رابعا: إلغاء قيود توزيع الأرباح و تحويلها.

خامسا: توفير الحماية للاستثمار الاجنبي المباشر.

02/ البيئة الاقتصادية و السياسية في الدول النامية:

ان وجود اطار من السياسات الملائمة ضروري لتوفير مناخ استثماري مناسب يسمح بتدفق المزيد من الاستثمار الاجنبي المباشر، وهذا الاطار يتميز بالاستقرار السياسي و الاقتصادي، فعدم وجود استقرار سياسي واقعي و محتمل لا يشجع على الاستثمار لأنه يؤدي الى امتناع المستثمرين عن اقامة مشاريعهم و حتى مع وجود فترات قليلة من الاستقرار قد يدفع ذلك هؤلاء المستثمرين الى الغاء مشاريعهم، او عدم توسيعها، او قطع تحويلاتهم، كذلك فان توفر الشروط الاقتصادية المستقرة و الشفافة ستشيع جوانب الثقة و الطمأنينة لدى المستثمرين [3].

ان مجموع السياسات الاقتصادية للبلد النامي و الهيكل الاقتصادي له ومرحلة تطوره وحجم السوق ووفرة الموارد الطبيعية و البشرية عوامل تبدو اكثر اهمية من جميع الحوافز الخاصة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى البلدان النامية، فالاستراتيجية ذات التوجه الخارجي التي تدعمها في الوقت ذاته الانظمة المتعلقة بالأجور و الاسعار،

[1] صندوق النقد الدولي، دراسات اقتصادية و مالية عالمية ،مجلة آفاق الاقتصاد العالمي، واشنطن ،ايار،1995م،ص(71).

[2] The world bank.world development report .1985.july.p130.

[3] صناعة ضمان الاستثمار ،مجلة الاقتصاد المعاصر،العدد38،المجلد الرابع،عمان،تموز،2001.ص(13).

وسياسة ضريبية، و سياسة صرف، و اسعار فائدة ملائمة تجذب في العادة قدرا اكبر من الاستثمار الاجنبي و خاصة الى قطاع التصنيع لغرض التصدير.
و اجمالا فان معدلي النمو الاقتصادي و الاستقرار الاقتصادي هما عاملان اكثر حسما في هذه المسألة، فمعظم تدفقات راس مال الخاص تذهب الى الدول النامية التي تمتلك برنامجا للاستقرار الاقتصادي الكلي و اصلاح الهيكل الاقتصادي و التي حققت معدلات نمو عالية.
و يرجع ذلك جزئيا الى ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة تعتبر غير سائلة و تحتاج الى فترة طويلة قبل ان تحقق عوائد ايجابية، لذلك يزداد اهتمام المستثمر ببيئة الاقتصادي الكلي في الاجل الطويل، و لقد دلت التجارب العملية على ان الاستثمار الاجنبي المباشر ينجذب بمجموعة الى السياسات التي تقود الى التنمية و الاستقرار من خلال توفير اطار قانوني مستقر في اطار علاقات الشفافية[1].

المطلب الثاني: محددات و مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر

ترتبط محددات الاستثمار الاجنبي و الدولة الام بالعوامل و الدوافع التي تقف وراء رغبة المستثمرين الاجانب بالاستثمار في الدول المضيفة، حيث تتسم تلك المحددات بأنها تقع خارج نطاق سيطرة الدولة المضيفة، وهناك عدة مخاطر فيما يخص مجال الإستثمار الأجنبي المباشر و سأتطرق في هذا المطلب إلى تقسيمه إلى فرعين الفرع الاول: محددات الاستثمار الاجنبي المباشر و الفرع الثاني: مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر .

الفرع الاول: محددات الاستثمار الاجنبي المباشر

تشير احد الابحاث إلى أن أهم محددات القرار الإستثماري تلك المبنية على أساس الوضع الداخلي للشركات المتعددة الجنسيات من حيث مدى الإمكانيات المتوافرة لدى الجهاز المكلف بدراسة إمكانية الإستثمار في الخارج، ومدى الاستعداد و الرغبة للإستثمار في الخارج، وتحديد الهدف و كيفية الوصول إليه و متابعته، و تتمثل هذه المحددات فيما يلي:

01.راس مال:

تمتلك الشركات متعددة الجنسيات مصدرا أكبر لرأس مال مقارنة بالشركات المحلية المنافسة في الدول المضيفة أو الشركات الأجنبية الصغيرة، يرتبط بامتلاك فروعها لمصادر داخلية كبيرة للتمويل و بقدرتها على الدخول إلى أسواق الدول المضيفة و الحصول على التمويل المناسب، فضلا عن علاقتها المميزة مع فروع المصارف الاجنبية العاملة في الدول المضيفة[2].

02.التسويق:

يلعب التسويق دورا هاما في الاستثمار الدولي بصفة عامة ، اذ يساعد الشركات متعددة الجنسيات على معرفة حجم الطلب على منتجاتها، حيث تمتلك تلك الشركات امكانيات تسويقية عالية و متطورة. و بالشكل الذي يمكنها من القدرة على تمييز منتجاتها، و بالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق المختلفة و بكفاءة عالية وتنويع منتجاتها[3].

03.الإدارة:

[1]عبد الرحمان صبري، الاتجاهات الدولية المعاصرة في مجال الاستثمار "ورقة مقدمة الى ندوة تطوير البنية المالية التحتية في الوطن العربي،عمان ،منتدى الفكر العربية للبحوث الاقتصادية(18-17)ايلول،(1997 م)،ص(5).

[2]Singh.handk.w ;jun1995.some new evidence on determinants of foreign investmentin developing contries.policyresearche working papaer n0153 the world .bankKnovembre.p03. "

[3]فريد أحمد قبلان، الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية، الواقع و التحديات، دار النهضة العربية، القاهرة ،ط2008،1،ص(13).

تمتلك الشركات المتعددة الجنسيات مهارات إدارية عالية تساعد في تحقيق أغراضها المختلفة بما يؤدي إلى زيادة كفاءتها الإنتاجية مقارنة بمثيلاتها من الشركات المحلية ، يلاحظ أن هذه الميزة تتزايد بمرور الوقت مع تزايد إكتساب مديري تلك الشركات الخبرة في ظل تزايد الانفاق على التدريب و التعليم، بما يساعدها على سرعة إتخاذ القرارات .

04.مخاطر التقلب في أسعار الصرف :

تتفادى الشركات المتعددة الجنسيات اخطار تقلبات معدلات الصرف من خلال تحويل ارباحها الى الخارج(الدولة الام)بمعدل صرف مرتفع، وهذا في ظل سماح القوانين الحاكمة للاستثمار في الدول المضيفة بحرية انتقال الارباح و رؤوس الاموال المستثمرة الى الخارج، بالإضافة لقيام تلك الشركات بتنويع استثماراتها بين الدول المختلفة و بالتالي يمكنها من تخفيض المخاطر المرتبطة بالصرف الاجنبي.

05.التكنولوجيا:

تمتلك الشركات المتعددة الجنسيات تكنولوجيا متطورة مقارنة بمثيلتها المحلية او نظيرتها من الشركات الاجنبية الصغيرة ، نتيجة قدرتها المالية على القيام بالإنفاق على البحوث و التطوير، مع تمركز معظمها في الدول الصناعية المتقدمة حيث تتحكم شركات تلك الدول في التكنولوجيا المتطورة مما يمكنها من اكتشاف عمليات انتاجية و منتجات جديدة لمقابلة احتياجات السوق.

06.اقتصاديات الحجم :

يتمثل هذا العنصر ميزة الشركات المتعددة الجنسيات، حيث تستطيع من خلالها إنتاجها الضخم الإستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم ، وبما ينعكس ذلك في تخفيض تكاليف الإنتاج، الأمر الذي يعزز من تنافسيتها على المستوى الدولي.

07.القوة التفاوضية و السياسية :

تتوافر لدى الشركات المتعددة الجنسيات القوة و القدرة على التفاوض مع حكومات الدول المضيفة بشروط مناسبة تخدم مصالحها و اهدافها التي تكون ملائمة لنشاطاتها و استراتيجياتها التوسعية، وترجع هذه القوة التفاوضية إلى ما تمتلكه هذه الشركات من موارد نادرة و بخاصة رأس المال و التكنولوجيا، إضافة إلى نفوذها السياسي المستمد مما تقدمه حكومات الدولة الأم من معونات و قروض للدول المضيفة، فضلا عن دور العلاقات الدبلوماسية و السياسية التي تتم بين مسؤولي دولها و المسؤولين في الدول المضيفة.

ثانيا/ محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدول الأم :

لقد ركز العديد من الباحثين في اطار دراستهم لأسباب حدوث ظاهرة الإستثمار الاجنبي المباشر إلى عوامل اخرى مرتبطة بالظروف بالدولة الأم . فقد أوضح كوشلين 1995 إلى أن الشركات تقوم بالإستثمار الأجنبي المباشر وذلك لكي يكون لها تمثيل في كل سوق كبرى، سواءا كان ذلك على المستوى الوطني أم الدولي ، هو انخفاض معدلات النمو و حالات الركود و المنافسة الضاربة بالدولة الأم، فان الشركة تبحث عن فرصة بالخارج وذلك في إطار إستراتيجيتها للتوزيع الجغرافي لأنشطتها .[1]كما توصل كولشين أيضا إلى إبراز عوامل جديدة وهي متعلقة بأثر العلاقة بين كل من الدولة الأم و الدول المضيفة على قرارات المستثمرين، وقد إنتهى إلى الشركات المتعددة الجنسيات غالبا ما تستثمر في الدول التي تعتمد على الدولة الأم في الإقتراض أو التصدير أو التكنولوجيا أو الواردات أو المساعدات بكل أشكالها، فالتبعية الإقتصادية من قبل الدول المضيفة .

كما أكد لوبز في دراسته عام 1999 على ان التطورات التي حدثت في الهياكل المالية في العديد من الدول الصناعية أدت إلى المزيد من تدفقات رؤوس الأموال باتجاه الدول النامية بهدف تحقيق عائد أعلى من خلال الاستفادة من العديد من المزايا المكانية في تلك الدول.

وقد اشار سينغ و كوينغ عام 1995 الى بعض العوامل الهامة كمحددات تدفع الى مزيد من خروج الاستثمارات الاجنبية من الدول الأم الى الدول المضيفة و المتمثلة في عدم توفر المناخ الإستثماري الذي يشجع على إستثمار

[1]رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة ، المكتبة العصرية ،مصر،ط2007،ص(102).

فائض أموال في الدولة الأم أو عدم وجود استقرار سياسي في الدولة الأم الأمر الذي يدفع بالشركات إلى البحث عن ظروف أفضل في الدول الأخرى للتغلب على عدم ملائمة المناخ الإستثماري في الدولة الأم [1].
أما فيما يتعلق بأهداف الدولة الأم كثيرا ما نجد أن حكومات الشركات متعددة الجنسيات قد استهدفت خلق فرص جديدة للعمالة في الخارج، او فتح اسواق جديدة للتصدير، او نشر ثقافتها و انظمتها السياسية و الاجتماعية في دول اخرى او محاولة ممارسة ببعض انواع من الضغوطات الاقتصادية و السياسية لاقحام الدول المضيفة على الدخول في احلاف عسكرية او اقتصادية معينة[2].
ومن جانب اخر فقد يرجع تشجيع الحكومة الام لتلك الشركات الى تشبع السوق المحلي و ارتفاع درجة المنافسة فيه او في أسواق الدول التي تنتمي اليها تلك الشركات
ثانيا/محددات الاستثمار الاجنبي المباشر لدى الدول المضيفة.
تشمل هذه المحددات على العديد من العوامل و الحوافز التي تخص الدول المضيفة و التي تتمثل اهمها في المزايا المكانية المتوافرة لدى الدول المضيفة، وبخلاف المحددات الخاصة بالمستثمر الاجنبي فان هذه العوامل تكون تحت سيطرة الدول المضيفة ، مما يمكن من تطويعها لجذب اكبر قدر ممكن من الاستثمار الاجنبي المباشر، وتخص هذه المحددات عوامل اقتصادية و سياسية و قانونية و ومؤسساتية.
01المحددات الاقتصادية:
تحتل المحددات الاقتصادية اهمية كبيرة في اختيار موقع الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث تشمل على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الدالة على مستوى اداء الاقتصاد الوطني، وتتمثل اهميه هذه المحددات في درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، القوة التنافسية للإقتصاد الوطني القدرة على إدارته، إضافة إلى مدى كفاءة المؤسسات المصرفية و المالية و مدى إستقرار السياسات الإقتصادية الكلية، و أيضا مدى كفاءة البنية الأساسية و توفر عنصر العمل اضافة الى ذلك هناك عوامل اخرى تساهم في جذب الإستثمارات الاجنبية المباشرة و التي سأتطرق اليها بالشرح فيما يلي:
1.01درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي:
يميل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التوجه نحو الإقتصاديات المفتوحة و بعيدا عن الإقتصاديات المغلقة، و إتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري او عناصر الانتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، وعم وجود اية اختلالات في هذه الاسواق (عناصر الانتاج) ، وبما ان المستثمر الاجنبي يسعى لتحقيق افضل ربحية ممكنة.[3].
2.01 القوة التنافسية للاقتصاد الوطني :
تمثل القوة التنافسية للاقتصاد الوطني أحد المحددات الهامة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، ذلك أنه كلما كان المركز التنافسي في حالة تحسن، كلما كان ذلك مدعاة لجذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة، و يمكن الإستدلال على القوة التنافسية للإقتصاد من خلال معدل نمو الصادرات، فكلما إرتفع هذا المعدل كلما دل على زيادة القوة التنافسية للاقتصاد الوطني، وهناك ايضا الرقم القياسي لأسعار الصادرات، فكلما اتجه الى الانخفاض كلما دل على قوة المركز التنافسي للاقتصاد الوطني في مجال جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.
3.01 القدرة على ادارة الاقتصاد الوطني:
كلما تميزت ادارة الاقتصاد الوطني بالكفاءة، كلما كان الاقتصاد الوطني جاذبا للاستثمار الاجنبي المباشر، ويستدل على ذلك من خلال قيمة الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي ومعدل التغير فيها، وعدد شهور تغطية الواردات فكلما زادت كلما دل ذلك على كفاءة ادارة الاقتصاد الوطني، فكلما انخفضت تلك النسبة كلما دل على العكس[4].
4.01 قوة الاقتصاد الوطني و احتمالات تقدمه :

[1]فريد احمد قبلان، مرجع سبق ذكره، ص(16)
[2]عبد السلام ابو قحف،مرجع سبق ذكره،ص(387).
[3]نزيه عبد المقصود،الاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية ،دار الفكر الجامعي،الاسكندرية،2007،ص(87)
[4]فريد احمد قبلان ،مرجع سبق ذكره، ص(25).

كلما زادت قوة الاقتصاد الوطني و زادت احتمالات نموه و تقدمه كلما كان جاذبا للاستثمار الاجنبي المباشر ويستدل على ذلك من خلال مجموعة من المؤشرات اهمها: معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، معدل نمو الاستهلاك، معدل تغطية الصادرات للواردات....الخ.

5.01 السياسات الاقتصادية الكلية:

كلما كانت تحررية و مرنة وواضحة و تتميز بالإستقرار و غير متضاربة في الأهداف و تتسم بالكفاءة و الفعالية و تتواءم مع التغيرات و التحولات الإقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني و على مستوى التحولات العالمية كلما كانت في مجموعها جاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر، ومن الضروري ان تحتوي السياسة المالية على الحوافز الضريبية المناسبة و سعر و عبء ضريبي مناسب تكون مشجعة للاستثمار . ومن ناحية اخرى تضم سياسة للانفاق العام تؤدي الى تقوية البنية الاساسية .ومن الضروري ايضا ان تكون السياسة النقدية توسعية و متوافقة مع حجم النشاط الاقتصادي، كما يجب ان تكون سياسة التجارة الدولية تحررية، وكذلك السياسة السعرية، و كذا سعر الصرف ايضا كلما كانت تحررية و واقعية كلما ادت الى جذب الاستثمار .

6.01 الحزمة المصرفية و التمويل:

يعتبر هذا المحدد من المحددات الهامة لعمليات التجارة الدولية و الاستثمار الدولي، و يتمثل في مدى توافر بنوك كافية ذات قدرة على ادارة المشروعات الدولية التنافسية، فتوافر الكفاءة في تلك المصارف يحفز على جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية الى الدول المضيفة.

7.01 كفاءة البنية الاساسية:

تشكل البنية الاساسية العمود الفقري لأي نشاط اقتصادي كان، حيث تعتبر عاملا اساسيا لتمييز و اختيار موطن الاستثمار الاجنبي المباشر، نظرا للدور التي تلعبه في تسهيل كافة الجوانب المتعلقة بالنشاط الاستثماري، مما يقلل من تكاليف المشروع الاستثماري و يقتصر من المدة الزمنية لذلك ،و تشمل عموما على توفر عدة هياكل مثل: شبكات الطرق، خطوط السكك الحديدية، الموانئ العصرية، و انظمة الاتصالات السلكية و اللاسلكية و غيرها من الهياكل القاعدية الاخرى، وتمثل جودة المنشآت و كفاءتها هي التي تخفض التكلفة عاملا من شأنه تعزيز تدفق الاستثمارات الاجنبية.

اضافة الى هذه المحددات سابقة الذكر فإن هناك محددات اقتصادية اخرى لا تقل اهمية في جذب و استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، تتمثل في مدى توفر الموارد الطبيعية في الدول المضيفة، كما ان حجم السوق في الدول المضيفة يعد عامل اساسي لأنه كلما كان حجم السوق كبير حفز على تدفق المزيد من الاستثمار الاجنبي، اضافة الى مدى وجود الوفرة النسبية لعناصر الانتاج و توفر اليد العاملة الرخيصة، لان انخفاض او ندرة عناصر الانتاج يرفع من تكلفة الاستثمار و يقلل من قدرة الدولة المضيفة على تدفق المزيد من الاستثمارات الاجنبية اليها[1].

02 المحددات السياسية و القانونية و المؤسسية:

تلعب المحددات السياسية و القانونية و المؤسسية دورا بالغ الاهمية على حركة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، بحيث كلما تميز النظام السياسي بالديمقراطية و الاستقرار السياسي و الامني و عدم وجود احتمالات و مخاطر الحروب كلما كان جاذبا للاستثمار الاجنبي المباشر، كما ان وجود انظمة قانونية موحدة وواضحة و غير متضاربة، و غير معقدة، كلما ادى ذلك الى جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة و هو ما سأتطرق لهذه المحددات بالتفصيل فيما يلي:

1.02 المحددات السياسية:

تلعب العوامل السياسية دورا لا يمكن الاستهانة به في التأثير على اتجاه الاستثمارات الاجنبية، و يأتي في مقدمة هذه العوامل درجة الاستقرار السياسي [2].

[1] كامل عبده عاشور، السياسات الضريبية و اثرها على الاستثمار الاجنبي المباشر في الصين، الناشر المكتب العربي للمعارف، الطبعة الاولى،2017،ص(271).
[2] نزيهة عبد المقصود ،مرجع سبق ذكره، ص(90)

كذلك من العوامل السياسية التي تتحكم في انتقال الاستثمارات، طبيعة العلاقات السياسية القائمة بين البلد المصدر لهذه الاستثمارات و البلد المستورد لها، كذلك الاستراتيجية الدولية التي تتبعها الدول المصدرة للاستثمارات الاجنبية المباشرة

2.02 المحددات القانونية:

تتعلق المحددات القانونية بدرجة استقرار التشريعات الحاكمة لهذا النوع من الاستثمار في الدول المضيفة، و التي توضح مدى الترحيب بالاستثمار الاجنبي المباشر من خلال الحوافز المقدمة له، كذلك مدى قدرة التشريعات الحاكمة على القضاء على الاحتكارات القائمة خاصة فيما يتعلق بملكية الدولة سواء كانت بالنسبة للمشروعات او البنوك، و التي تنعكس على درجة شفافية ووضوح تلك التشريعات امام المستثمرين فضلا عن مدى وجود القوانين المتعلقة بحقوق الملكية و القوانين التي تنظم المنافسة و تمنع الاحتكار، كذلك الطريقة التي يتم بها تطبيق القوانين التي تحكم الاستثمارات الاجنبية، ودرجة الكفاءة (او التأخير و التعقيد) في التطبيق، و كيفية حل المنازعات التي يمكن ان تنشأ بين المستثمرين و الجهات الحكومية[1].

*وفي هذه الاطار أوضحت دراسة روزين عام 1997 عن قواعد الاستثمار الاجنبي في انجولا ان المستثمرين الاجانب ينجذبون الى انجولا بسبب ملاءمة مناخ الاستثمار حيث ساعدت قوانين العمل و الهجرة و العمالة الماهرة و قوانين الضرائب و الرقابة على معدلات الصرف و درجة الاستقرار السياسي على تدفق المزيد من التدفقات الرأسمالية للأجانب في انجولا[2].

3.02 المحددات المؤسسية :

يتكون النظام المؤسسي من النظام الاداري و الاجهزة القائمة على ادارة الاستثمار و المضامين ونظم المعلومات الاستثمارية، حيث كلما كان النظام الاداري يتميز بسلاسة الاجراءات و وضوحها و عدم وجود تعقيدات مكتبية و ادارية كلما أدى ذلك الى جذب الاستثمار و العكس صحيح.

كذلك تتعلق المحددات المؤسسية مدى وضوح اصلاح مؤسسي، وعلى وجه الخصوص مدة منح الاولوية للنواحي القانونية و حماية حقوق الملكية، و التنفيذ القانوني للعقود التجارية و اصلاح الائتمان و اسواق راس مال، وتعزيز سيادة القانون، وتحسين كفاءة اجراءات الاستيراد و التصدير، و خفض البيروقراطية التي يواجهها المستثمرين عادة عند تعاملاتهم مع المؤسسات الحكومية.

الفرع الثاني : مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر

هناك عدة مخاطر تواجه اتخاذ قرار الاستثمار الاجنبي و تؤثر في اهداف الشركات الاجنبية المستثمرة و أهمها:

01.حجم السوق في الدول المضيفة :

لا يشجع السوق الصغير على الاستثمار الا اذا كان قريبا من المواد الخام او من اسواق اخرى كبيرة، و يساعد حجم السوق الشركات التي تنتج المنتجات القابلة للمتاجرة بتحقيق اقتصاديات الحجم، و عادة ما يعبر عن حجم السوق بمتغير الناتج المحلي الاجمالي.

02.النمو الاقتصادي :

ان النمو السريع للناتج المحلي في الدولة المضيفة يحفز تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر لأنه يوجد مستوى عالي من متطلبات راس مال ، و يحدث فجوة في موارد الدولة المضيفة و بالتالي فإنها ستطلب استثمارا من خلال عرض شروط تفضيلية للاستثمار الاجنبي المباشر.

03.التضخم:

ان معدلا ت التضخم العالية تعكس حالة عدم استقرار السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل، مما يخلق بيئة استثمارية غير مؤكدة، و بذلك فإن التضخم لا يشجع الاستثمار الاجنبي المباشر الجديد لان التكلفة النسبية للإنتاج في الاقتصاد ستزداد بالمقابل، و يؤدي انخفاض مستوى الاسعار الى انكماش النشاطات الاقتصادية و بالتالي فإن

[1] فريد احمد قبلان، مرجع سابق ذكره، ص(21)

[2] نزيهة عبد المقصود ،مرجع سبق ذكره، ص(92).

الانكماش يقود في النهاية الى افلاس الشركات و يقوم المستثمرون المحليون ببيع موجوداتهم الى المستثمرين الاجانب بأسعار منخفضة وقد ينتج عن ذلك التوسع في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.

04.سعر الصرف:

ان اسعار الصرف الحقيقية هي اسعار البضائع الاجنبية بالعملة المحلية، وهذا ما يساوي اسعار الصرف الاسمية مضروبة بسعر البضائع المستوردة بالعملة الاجنبية، والتي يتم تقسيمها على سعر البضائع المحلية بالعملة الوطنية، وهذا ما يشير الى مستوى التنافسية في البضائع المحلية مقارنة بالبضائع الاجنبية فعندما ترتفع اسعار الصرف الحقيقية تنخفض قيمة العملة المحلية و تصبح المنتجات المحلية أرخص نسبيا في الاسواق الخارجية، و هذا يؤدي الى زيادة الطلب عليها و بالتالي ارتفاع قيمة الصادرات التي اصبحت ارخص في الاسواق الاجنبية و تخفيض استيراداتها التي اصبحت أرخص في الاسواق المحلية مما يؤدي الى انخفاض الطلب عليها للاستثمار الاجنبي المباشر

05. البنية التحتية :

تشمل البنية التحتية الطاقة والطرقات و التعليم و الصحة، وقد تبين ان البنية التحتية المتطورة و قوة العمل المدربة كفء تعد عناصر اساسية لجذب المستثمرين الأجانب.

06.سعر الفائدة:

ان النظرية الاقتصادية تؤكد العلاقة العكسية بين سعر الفائدة الحقيقي و الطلب الاستثماري، اذ يوجد لكل مستوى من هذا الطلب قيمة محددة للكفاية الحدية للاستثمار تتفق معه. و بمجرد معرفة سعر الفائدة الذي لابد أن تدفعه الشركة للحصول على الاموال اللازمة يمكن معرفة مستوى الطلب الاستثماري الذي يتحقق عنده التعادل بين الكفاية الحدية للاستثمار وسعر الفائدة .

07.الحجم النسبي للصادرات:

يعد من محددات تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر و بشكل اساسي في قطاع التصنيع او الخدمات وذلك لان للاستثمار الاجنبي المباشر يتجه الى القطاع الذي يكون فيه العائد الحدي اعلى مقارنة بسائر القطاعات الاخرى .

08.الاستقرار السياسي:

ان عدم الاستقرار السياسي و حدوث الانقلابات السياسية و الاغتيال و اعمل الشغب و النزاعات المسلحة تؤدي الى ممارسة تأثير سلبي على قرارات الاستثمار للشركات الاجنبية.

09. الادخار المحلي:

ان تحقيق تنمية سليمة في الدول النامية يعتمد على توافر الموارد المحلية القادرة على تمويل كل مستلزمات عملية التنمية فيها، أي بامكانها تعويض النقص في مدخراتها المحلية من خلال الاستعانة براس مال الاجنبي لسد هذه الفجوة اذ ان ارتفاع معدل الادخارات يؤدي الى زيادة معدل الاستثمارات المحلية و التي تؤدي الى زيادة حجم الانتاج و معدلات نمو الناتج القومي الاجمالي و بالتالي زيادة الاستثمارات الاجنبية .

كما يمكن ان نعتبر ان الاستثمار الاجنبي المباشر احد القنوات او المصادر الخارجية لتمويل المشاريع الاقتصادية و الخدمية في البلدان المضيفة .وهناك العديد من طرق التمويل الخارجي التي تبنتها الدول النامية فبالإضافة الى الاستثمار الاجنبي المباشر هناك المعونات و القروض الخاصة الرسمية (الديون)الخارجية التي تطلبها من الدول و المؤسسات المالية الدولية ،جميعها عبارة عن تحويلات او تدفقات مالية تدخل البلد المضيف .و لكن هذا لا يمنع من وجود مخاطر تلازم الاستثمار الاجنبي المباشر لعل اهمها:

01.مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة:

*بمجرد ما يبدأ المستثمر بعملية التسويق الفعلي للمنتجات، يبدأ بتحويل عوائدها الى الخارج على شكل نقد اجنبي و بالتالي استنزاف احتياطات البلد من النقد الاجنبي (فمن شروط قدوم الاستثمار الاجنبي المباشر هو حرية تحويل الارباح الى الخارج، و بالتالي حدوث عجز في موازين مدفوعات الدول المضيفة على المدى الطويل في حالة الخروج المتواصل للفوائد و الارباح (تحويل العملة الصعبة الى الخارج)

*اغلب المشاريع التي يقيمها المستثمرون الاجانب تكون في مجال السلع الخدمية و الاستهلاكية فقط، حيث الربح السريع و الوفير، الذي لا يخدم البلد المضيف كثيرا ويتفادون الاستثمار في الصناعات الاستراتيجية و الثقيلة.
*ان تدخل حكومات الدول المصدرة للاستثمارات الاجنبية المباشرة من خلال ادارة الشركات متعددة الجنسيات و توجيهها خدمة اهدافها التوسعية يؤدي الى الخروج هذه الشركات عن سيطرة الدول المضيفة.
- استنزاف الثروات الوطنية و المواد الاولية للبلد المضيف، فالشركات المتعددة الجنسيات نستخدمها بشراهة وكثرة لإنتاج اقصى ما يمكن انتاجه و لا تراعي في ذلك الاستعمال العقلاني و لا المحافظة على ثروات الاجيال القادمة خدمة للتنمية المستدامة .
-مخاطر تغير القوة الشرائية لوحدة النقد و قد تنشأ عن تقلب اسعار الصرف العملة الاجنبية.
-التعرض للازمات و الهزات الاقتصادية العالمية ، لارتباط السوق المحلي بالأسواق الدولية.
-طلب ضمانات عالمية للاستثمار الاجنبي المباشر للسوق المحلي و التي قد تمس حتى بالسيادة الوطنية .
--تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر للدول المضيفة يؤدي اولا الى تراجع و اندثار الصناعات المحلية و ثانيا الى موت المنتج المحلي، لان الاثنين لا يستطيعان منافسة و مقاومة المنتج الاجنبي الذي يتميز بالجودة و النوعية.
-بعد تموقع الاستثمار الاجنبي في السوق المحلي و لإكمال استثماراته فانه يعمد الى الاقتراض من البنوك المحلية و بالتالي يستعمل الامكانيات المحلية للبلد عوض تدعيم هذه الامكانيات للبلد من الخارج .
-التدخل في القرار السياسي للبلد المضيف حيث عند انتهائهم من هيمنتهم على الاقتصاد يبدأون في توجيه الراي السياسي للبلد بما يخدم مصالحهم عن طريق الضغط على حكومات هذه البلدان لتقديم مزيد من التنازلات.
-التخوف من فقدان السيطرة على بعض الصناعات الوطنية و الحساسة مثل الاتصالات و النقل و التمويل و صناعة السيارات و الصناعات البترولية و الالكترونيات ،حيث ينظر كثير من اصحاب القرار ان تبقى هذه الصناعات تحت السيطرة الوطنية .
-الرغبة في السيطرة و التحكم في التكنولوجيا الدقيقة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات بغية الهيمنة و السيطرة على اسواق البلدان المضيفة و بالتالي زيادة نفوذها في العالم.
- بالرغم من امكانية زيادة الصادرات الدولة المضيفة، فان هناك ممارسات من جانب بعض الشركات الاجنبية تعمل على الحد من صادرات فروعها في الدول المضيفة لمنعها من منافسة الشركة الام في الاسواق الدولية او قد لا تسمح لفروعها في الدول المضيفة بالتصدير الى اسواق معينة، وفقا لما يسمى بالشروط التقييدية.
-يعتمد تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات على نظام سعر الصرف المعمول به في الدول المضيفة، ففي ظل اسعار الصرف المرنة فان أي اختلال بين العرض و الطلب على العملات الاجنبية يتم تصحيحه عن طريق تعديل سعر الصرف، أما إذا كانت الدولة تطبق اسعار الصرف الثابتة ان صافي الزيادة في الطلب على العملات الاجنبية الناتج من الاستثمارات الاجنبية المباشرة من شأنه ان يؤدي الى تقليل الفائض او زيادة العجز في ميزان المدفوعات.
02.مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة للدول القائمة به:
هناك مجموعة من المخاطر التي يواجهها الاستثمار الاجنبي المباشر ، ومن وراء الدول القائمة به تتمثل في:
01-خطر حجم السوق في الدول المضيفة : حيث لا يشجع السوق الصغير على الاستثمار الا اذا كان قريبا من المواد الخام او من اسواق اخرى كبيرة وعادة ما يعبر عن حجم السوق بالناتج المحلي الاجمالي.
02-خطر التضخم: تعكس ارتفاع معدلات التضخم حالة عدم الاستقرار في السياسة الاقتصادية وهذا مالا يشجع الاستثمار الاجنبي المباشر لان التكلفة النسبية للإنتاج في الاقتصاد ستزداد بالمقابل.
03-خطر تغيرات سعر الصرف: و المتمثل في درجة المخاطر على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة المترتبة على تغييرات سعر الصرف من خلال ان التغيرات الكبيرة و المفاجئة في سعر الصرف سوف تجعل المبالغ التي تم استثمارها في البلد المضيف وبعد تحويلها الى عملة بلد المستثمر يكون ناتج صرفها اقل وهذا ما يشكل خطر كبير يمكن ان يواجه المستثمر الاجنبي، مما يدفع الى تخفيض الاستثمارات الاجنبية المباشرة مستقبلا في هذه الدولة.

04- البنية الاساسية :تعد البنية الاساسية غير المتكاملة و اليد العاملة غير المدربة بشكل كفء عناصر طرد المستثمرين الاجانب.
05-الاستقرار السياسي: يتولد عن عدم الاستقرار السياسي تأثير سلبي على قرارات الاستثمار للشركات الاجنبية، وتخفض من قيمة موجودات المستثمر الاجنبي في ذلك البلد.
كما تبقى اهم تخوفات المستثمر الاجنبي عن مباشرته الاستثمار في الدول المضيفة هي:
01.نزع الملكية: يذهب البعض الى تعريف نزع الملكية بانه "الاجراء الذي تتخذه الدولة او احدى هيئاتها العامة لنوع ملكية اموال عقارية مملوكة لأشخاص خاصة، تحقيقا لدواعي الصالح العام، بموجب قرار اداري يصدر عن الجهة المختصة" وهو اجراء قد تستعمله الدول المضيفة في أي وقت.
02.المصادرة هو اجراء تتخذه السلطة العامة في الدولة و تستولي بمقتضاه على ملكية كل او بعض الاموال او الحقوق المالية المملوكة لاحد الاشخاص و ذلك دون اداء أي مقابل.
03التأميم: يستعمل التأميم في بعض الدول كوسيلة للحصول على ملكية الغير خاصة في الدول.[1]

المطلب الثالث: الاثار الايجابية و السلبية للاستثمار الاجنبي المباشر

الفرع الاول: الاثار الايجابية للاستثمار الاجنبي المباشر

يمكن ان يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق العديد من الاثار الايجابية للدول المضيفة، وهذا من خلال تأثيره على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية أهمها:
معدل التكوين الرأسمالي، نقل التكنولوجيا، العمالة، الاستثمار المحلي.

أولا: الاستثمار الاجنبي المباشر و المساهمة في التكوين الرأسمالي

ان معظم البلدان النامية تعاني من نقص في رؤوس الاموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، بسبب انخفاض دخلها الوطني و صعوبة الادخار فيها، مما تخطر لتعويض هذا النقص اما باللجوء الى القروض الاجنبية ذات التكاليف و الفوائد الثقيلة و المضرة على المدى القصير و المتوسط بالاقتصاد الوطني، و اما تلجأ الى الاستثمارات الاجنبية المباشرة، و التي تأتي معظمها من جانب الشركات الاجنبية التي تستثمر اموالها في قطاعات اقتصادية متنوعة.[2]
وبالتالي يعمل الاستثمار الاجنبي المباشر على زيادة التكوين الراسمالي للدولة المضيفة، مما يساهم في تغطية جانب من فجوة مواردها المحلية، ناهيك عن ما يسببه ذلك من زيادة مواردها من النقد الاجنبي، يضاف الى ذلك ما تؤدي اليه هذه الاستثمارات من زيادة الدخل المحلي الاجمالي الذي يمكن ان يدخر جزء منه و يتحول بدوره الى استثمارات محلية ترفع من معدل التكوين الراسمالي[3].
ثانيا : الاستثمار الاجنبي المباشر و التكنولوجيا

[1]كامل فالح المطايعة، مرجع سبق ذكره، ص(125)
[2]نزيهة عبد المقصود، مرجع سبق ذكره، ص(399).
[3]عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص(208)

يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر مصدرا جيدا و فعالا لنقل التكنولوجيا الحديثة و المتطورة الى الدول المضيفة، بالرغم من وجود طرق او قنوات اخرى غير الاستثمارات المباشرة يمكن للدول المضيفة، جلب التكنولوجيا من خلالها، مثل العقود الادارية، و التراخيص و كذلك البحوث المنشورة و الشراء المباشر الا ان الاستثمارات تمثل اكثر الطرق جدوى في جلب التكنولوجيا، فهي وسيلة هامة لنقل التكنولوجيا ، الانتاج و المهارات و القدرات الابتكارية و الاساليب التنظيمية و الادارية و غيرها، مما يساهم في زيادة مستوى التقدم التكنولوجي للاقتصاد ككل و التكنولوجيا بغض النظر عن درجة تقدمها و تطورها تعتبر حجر الاساس في دفع عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في البلدان النامية و لهذا تسعى جميع البلدان و منها النامية الى جذب الاستثمار الاجنبي المباشر املا في الحصول على الموارد التكنولوجية .[1]

لكن يجب الاشارة الى ان الاستفادة من التكنولوجيا ونقلها عن طريق الاستثمار الاجنبي المباشر تبقى مرهونة بعوامل متعددة منها ما يتعلق بالبلد المضيف كالظروف الاقتصادية خاصة مستوى التنمية البشرية فيه و توفر الايدي العاملة الجاهزة، و الاجهزة الفنية و الكدراء الاكفاء، حرية التجارة في ادخال التكنولوجيا المتطورة، كما يلعب نوع الاستثمار الاجنبي المباشر دورا في نقل التكنولوجيا.

ثالثا: الاستثمار الاجنبي المباشر و خلق فرص العمالة.

ان معظم دول العالم سواء الدول المتقدمة او النامية، تعاني من مشكلة البطالة، لذا فهي تسعى جاهدة للقضاء على هذه المشكلة او الحد منها، و لبلوغ هذا الهدف قد فتحت الباب امام الاستثمارات الاجنبية على امل خلق فرص جديدة ومتزايدة للعمل.[2]

كما يلعب نوع النشاط الذي يتجه اليه الاستثمار الاجنبي المباشر دورا في التأثير على العمالة، فهناك انشطة تتطلب عمالة اكبر مثل: صناعات النسيج و الملابس و قطاعات النفط و الغاز و بالتالي سيكون الاستثمار الاجنبي المباشر واضحا على العمالة، كذلك تلعب البيئة التنظيمية و مستوى المهارة التي يعمل فيها التأثير على سوق العمل و الذي يرتبط بصلة وثيقة بجوانب التكنولوجيا لا سيما المتصل منها برفع مستوى المهارة اضافة الى الاتفاق المبرم بين الطرفين.

رابعا: الاستثمار الاجنبي المباشر و زيادة الاستثمار المحلي.

يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في زيادة حجم الاستثمار المحلي عندما يدخل الى الدولة المضيفة، منشأ لوحدات انتاجية جديدة او مضيفا اصولا انتاجية جديدة لوحدات قائمة من قبل، و هذا يحدث فقط عندما تمتلك الشركات المحلية تكنولوجيا متقدمة تمكنها من الصمود امام المنافسة مع الشركات الاجنبية، او لديها القدرة على احلال التكنولوجيا الجديدة محل القديمة، وان يكون الاستثمار الاجنبي المباشر ممولا كليا من خلال رؤوس اموال اجنبية.

كما يمكن ان يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر بزيادة حجم الاستثمار المحلي بطريقة غير مباشرة من خلال دفع و تحفيز المؤسسات المحلية نتيجة قيام المنافسة بينها و بين الشركات الاجنبية، بتحسين منتجاتها و أنماط تسييرها و حرصها على الحصول على احدث النظم الفنية و الادارية و تطويرها حتى تتمكن من مواجهة منافسيها الاجانب.

خامسا أثار ايجابية اخرى:

الى جانب تلك الاثار السابقة الذكر، فإن للاستثمار الاجنبي المباشر آثار ايجابية اخرى لا تقل أهمية عن سابقاتها ، و تتمثل فيما يلي:

*يؤدي الاستثمار الاجنبي المباشر الى زيادة عاجلة في حصيلة الدول المضيفة من النقد الاجنبي و بالتالي يؤثر تأثيرا ايجابيا على ميزان المدفوعات، مما يمكنها من زيادة الواردات دون الحاجة الى زيادة الصادرات ، يضاف الى ذلك ان الشركات الاجنبية بفضل اتصالاتها الدولية و معرفتها و خبرتها بشبكة للاسواق الدولية، و الا سمعتها المرتبطة بإسمها او علاماتها التجارية.

[1] حسين كريم حمزة، العولمة المالية و النمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر و التوزيع، دار صفاء ،عمان،2011،ص(74).

[2] سامي سلامة نعمان، الشركات دولية النشاط واثرها على المنافسة و العمالة و التصدير في الدول النامية، بدون دار النشر،2008،ص(253).

تفتح امام الدول المضيفة امكانيات أكثر لغزو اسواق التصدير وزيادة حصيلة صادراتها و هو ما يساهم في تقليل عجز الميزان التجاري الذي يميز معظم اقتصاديات الدول النامية التي تعاني من هذا العجز.
يمكن ان تسهم مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر في تطوير و توسيع الطاقة الانتاجية في الاقتصاد الوطني من خلال استعمال اساليب ووسائل انتاج أكثر تطورا و حداثة او من خلال اعادة جزء من أرباحها المتحققة في هذه الدول في اقامة مشروعات جديدة او توسيع المشروعات القائمة و بذلك نرفع القدرة الانتاجية من خلال ذلك.
يؤدي الاستثمار الاجنبي المباشر الى توسيع القاعدة الضريبية و المساهمة في زيادة الايرادات الحكومية من خلال حصيلة الضرائب على ارباح هذه الشركات في حالة عدم منحها كإعفاءات ضريبية، أو من خلال بعض الضرائب و الرسوم التي لها علاقة بممارسة النشاط التجاري او الصناعي مثل الضرائب على اجور العمال و على عمليات البيع و الرسوم الجمركية على واردات هذا الاستثمار ....الخ.
او من خلال ايضا بعض الضرائب على الاستهلاك التي تزداد بفعل الزيادة في الاستهلاك نتيجة للوظائف او مناصب الشغل الجديدة التي أنشأها المستثمر الاجنبي، حيث ان جزء من أجور هؤلاء العمال سيوجه الى الاستهلاك مما يعني ارتفاع هذا الاخير.

الفرع الثاني الاثار السلبية للاستثمار الاجنبي المباشر

في مقابل الآثار الايجابية التي يحدثها الاستثمار الاجنبي المباشر على اقتصاديات الدول المضيفة، فان هناك آثار سلبية تترتب على وجوده، و هي بمثابة أعباء تواجهها البلدان النامية و تتحملها، و تتمثل هذه الاثار السلبية فيما يلي:

اولا : الاثار السلبية المحتملة على ميزان المدفوعات:

أي الاثار الايجابية على ميزان المدفوعات و المصاحبة لنفقات الاستثمار الاجنبي، لا تلبث ان تتقلب بعد فترة الى آثار سلبية لأنه غالبا ما يترتب على تدفق المزيد من الاستثمار الاجنبي المباشر قيام المستثمرين باستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي، او انها ذات جدوى أقل مقارنة بمثيلتها من الخارج و يترتب على ذلك زيادة الواردات و ينعكس ذلك سلبا على الميزان التجاري خاصة اذا كانت الزيادة في الواردات تفوق ما يضيفه الاستثمار الاجنبي المباشر الى الصادرات و يزداد الامر سوءا في حالة قدرة المستثمرين الاجانب تحويل اموالهم الى الخارج، الامر الذي يؤثر سلبيا على ميزان المدفوعات ككل[1].
هذا بالإضافة الى دفع العوائد على التمويل الوارد لتلك الشركات من البنوك في الخارج، كذلك مدفوعات خدمة نقل التكنولوجيا المستخدمة في المشروعات الاستثمارية و التي تتمثل في رسم براءات الاختراع، و العلامات التجارية و التراخيص و نفقات الادارة و الخبرات الفنية الاجنبية الاخرى، هذا علاوة على تحويل جزء من مرتبات العاملين الاجانب في المشروعات الاستثمارية الى الخارج.
اذ ان كل هذه المدفوعات سوف تضعف من وضع ميزان المدفوعات لانها تمثل بندا مدينا في هذا الميزان و تؤدي الى عجزه بسبب النقل العكسي للموارد من الدول النامية المضيفة الى الدول المصدرة للاستثمار الاجنبي المباشر.

ثانيا: الاثار السلبية على الاستثمار المحلي:

قد يحدث الاستثمار الاجنبي المباشر تأثيرات سلبية على الاستثمار المحلي من خلال عمليات المزاحمة او الازاحة لها، فتحدث عملية المزاحمة عند تمويل جزء من متطلبات الاستثمار الاجنبي المباشر من السوق المحلي، ومن ثم يحدث نقص في المدخرات المحلية و التي يتم توجيهها لتمويل المشروعات المحلية، اما عملية الازاحة فتحدث نتيجة عدم قدرة الشركات المحلية على الصمود امام المنافسة الاجنبية، و ذلك لوجود فجوة تكنولوجية واسعة بين كلا النوعين بالاضافة الى امتلاك الشركات الاجنبية صاحبة الاستثمار الاجنبي المباشر لأصول كاملة متمثلة في الأسماء التجارية، و معلومات كافية عن الأسواق الخارجية، ومهارات ادارية وتنظيمية، كل هذه الاشياء تمثل شكلا من اشكال المنافسة التي تواجه الشركات المحلية، ومن هنا فالشركات الاجنبية قد لا تشارك الشركات المحلية فقط في السوق وانما من الممكن ان تؤدي الى فشلها و خروجها كلية خاصة اذا كانت تعمل في نفس الصناعة.

ثالثا: الممارسات الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات :

[1] عبد السلام ابو قحف، مرجع سبق ذكره، ص(416).

انخفاض مدى مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في التقدم التكنولوجي للدول النامية نتيجة ميل تلك الشركات الى احتكار التكنولوجيا الحديثة و المتطورة من ناحية، و قيام هذه الشركات بأنشطة التنمية و البحوث في الدولة الام من ناحية اخرى، فضلا عن هذا كله فان هذه الشركات تقوم بنقل او تصدير قدر ضئيل او مستوى منخفض او مرتفع من التقنيات الفنية او التكنولوجية التي لا يتواءم مع خصائص الدول النامية و متطلبات التنمية فيها، الامر الذي قد يكون له تأثير سلبي على درجة التقدم الاقتصادي لهذه الدول، كذلك تعتبر من الاسعار الصناعية التي لا ينبغي اطلاع الاخرين عليها و عدم معرفتهم بها، خاصة في الجهات الاخرى في الدول المستقبلية للاستثمارات الاجنبية، و في حالة قيامهم بتقديم مثل هذه الخبرة الفنية و الصناعية للجهات المحلية، فإنها تفرض عليها عادة كلفة عالية و مغالى بها جدا مقابل ذلك ، وتعمل باستمرار على تغييرها عن طريق ما يطلق عليه بالتحديث و التحسين و التطوير الذي تجريه عليها، و تفرض على الدول المستخدمة لذلك كلفة اعلى فأعلى و بصورة مستمرة[1].

كذلك من الممارسات الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات أنها تتمتع في اسواق الدول المضيفة بوضع احتكاري و شبه احتكاري، و ذلك اما نتيجة لانفراد تلك الشركات بانتاج أصناف او سلع متميزة لا يتوفر لها بدائل في تلك السوق، او ان تلك الشركات تستحوذ على شريحة كبيرة من الطلب السوقي لتلك السلع في الدول المضيفة [2].

رابعا: الاستثمار الاجنبي المباشر وزيادة الاستهلاك.

قد يترتب على وجود الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية، جلب انماط من الاستهلاك لا تتواءم مع خصائص الدول النامية و متطلبات التنمية فيها بسبب ما تقوم به شركات متعددة الجنسيات بممارسات و انشطة تسويقية من شأنها ترويج افكار جديدة و انماط جديدة للاستهلاك وزيادة رغبة الافراد و المجتمع و بخاصة القادرين منهم على التغيير، و انتاج سلع استهلاكية بدلا من الانتاجية بالإضافة الى محاولة ادخال او فرض بعض انواع من القيم و العادات او الثقافة الاجنبية بالدول النامية و لا شك ان ارتفاع معدلات او الميل الحدي للاستهلاك تؤدي الى انخفاض المكون الرأسمالي او انخفاض الميل الحدي للادخار مما يترتب عليه بالتالي التأثير على تمويل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالدول النامية[3].

خامسا: ضياع بعض الموارد المالية على البلدان النامية .

اذ كان يترتب على وجود الشركات الاستثمارية الاجنبية بعض الزيادة في الموارد العامة للدولة المضيفة نتيجة لفرض الضرائب و الرسوم الجمركية على نشاط هذه الشركات، فإنه ينبغي الا ينظر الى هذه الزيادة في الموارد كمكسب صافي لأنه في سبيل اجتذاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة عادة ما تلجأ البلدان النامية المضيفة الى منح هذه الاستثمارات العديد من المزايا و التسهيلات و الاعفاءات الضريبية للمستثمرين الاجانب، و يقابل هذه المزايا و التسهيلات و الاعفاءات تكلفة تتمثل في ضياع موارد محتملة او ابتلاع موارد حكومية كان من الممكن لتلك البلاد ان تستخدمها في اغراض التنمية الاقتصادية، وقد تضطر البلدان النامية في سبيل المساواة بين المستثمر الاجنبي و المستثمر الوطني الى منح المستثمرين الوطنيين مثل هذه المزايا و التسهيلات و الاعفاءات متى تساوت الظروف و المزايا الناتجة من كلا النوعين من الاستثمارات الاجنبية و المحلية مما يعني التضحية بالمزيد من الايرادات الحكومية.[4]

سادسا: الاثار السلبية للاستثمار الاجنبي المباشر على العمالة:

يتم انتقاد تأثير مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر على العمالة على اساس انها لا تسهم بدرجة ملموسة في توفير فرص العمل التي يمكن ان تحد من البطالة الواسعة الانتشار فيها و في كافة اشكالها و في المجالات المختلفة لأنها تستخدم في الغالب اساليب انتاج مكثفة لراس مال ولا تستخدم الا عمل محدود، وبسبب التطور النسبي لما تستخدمه من اساليب انتاج ووسائل انتاج فإنها تتطلب نتيجة لذلك عمل من نوعية اعلى وهو الذي لا يتوفر في الدول النامية، وتعتمد مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر على استيراده من الخارج مع هذه الاستثمارات، وهو الامر الذي يحد من فرص استخدام العمل بدرجة كبيرة .

---

[1] فليح حسين خلف، التمويل الدولي، دار الوراق،مصر،ط1، 2014،ص(178)

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص(210).

[3] عبد السلام ابو قحف، مرجع سبق ذكره، ص(417).

[4] نزيهة عبد المقصود، مرجع سبق ذكره، ص(487).

سابعا: الاستثمارات الاجنبية و السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية:
ان مشروعات الاستثمار الاجنبية المباشرة تملك من القدرات المالية و التنظيمية و ربما السياسة ما يمكنها من السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية و اخضاعها لشروطها بما يتفق و مصالحها كمؤسسات تعمل فقط من اجل الحصول على اكبر قدر ممكن من الربح، وهذه السيطرة الاقتصادية يمكن ان تتحول الى سيطرة سياسية تؤثر على حرية الدولة في اتخاذ القرارات الاقتصادية و السياسية.

خاتمة الفصل الأول

قمت في هذا الفصل بعرض الجوانب النظرية و المفاهيم الاساسية للاستثمار بشكل عام و الاستثمار الاجنبي المباشر بشكل خاص، و مختلف اشكاله وما يرتبط به من وسائل و مفاهيم، وذلك من خلال المباحث الثلاثة التي قمت بالتطرق اليها، و قد استخلصت ان للاستثمارات الاجنبية أهمية حيث تعتبر الصورة المعبرة للنمو و التقدم الوطني و هي الصورة المعبرة عن مدى تحقق المعيشة و الرفاهية الاجتماعية ومن خلال هذه الاهمية يمكن اعتبار الاستثمار كأداة تستعملها الدولة لتعديل الوضع الاقتصادي و تغيير احدى الوسائل الضرورية لتطوير المنشآت و توسيعها وقد ثبت لنا ان يسعى المستثمر الى تحقيق مجموعة من الاهداف عن طريق الاستثمار وذلك من اجل الحفاظ على مكانة و تحسين علاقته مع غيره من الاعوان الاقتصاديين في مختلف الدول سواء المتقدمة او النامية منها، بإعتباره وسيلة لإكتساب المزيد من الكفاءة من خلال نقل التكنولوجيا وتحقيق النمو الاقتصادي و بلوغ اهداف التنمية رغم انعكاساتها السلبية لذا على الدول المضيفة ان تتجنبها بمضاعفة جهودها و المفاضلة بين انواع الاستثمارات الاجنبية

الكفيلة بجلب كفاءات خارجية ايجابية، حيث ينطوي الاستثمار الاجنبي لأي شركة متعددة الجنسيات على اعتبارات حتى على الاستفادة من انخفاض التكاليف و الاسعار التي يمكن ان تساعدها على تعزز قدراتها على المنافسة إضافة الى رغباتها الى الهيمنة و تأكيد السيطرة.

وهذا ما جعل الجزائر تقوم بإصلاحات تمس مختلف القطاعات الاقتصادية لاستقطاب روس الاموال الاجنبية من خلال تقديم حوافز و ضمانات متنوعة تؤهلها للتمتع بوضع اضافة الى تحسين البيئة الاستثمارية بكل جوانبها و هذا ما سأتطرق الى دراسته في الفصل الثاني "الجانب النظري من خلال عرض دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية .